CIRS

Center for International and Regional Studies

Georgetown University
School of Foreign Service in Qatar

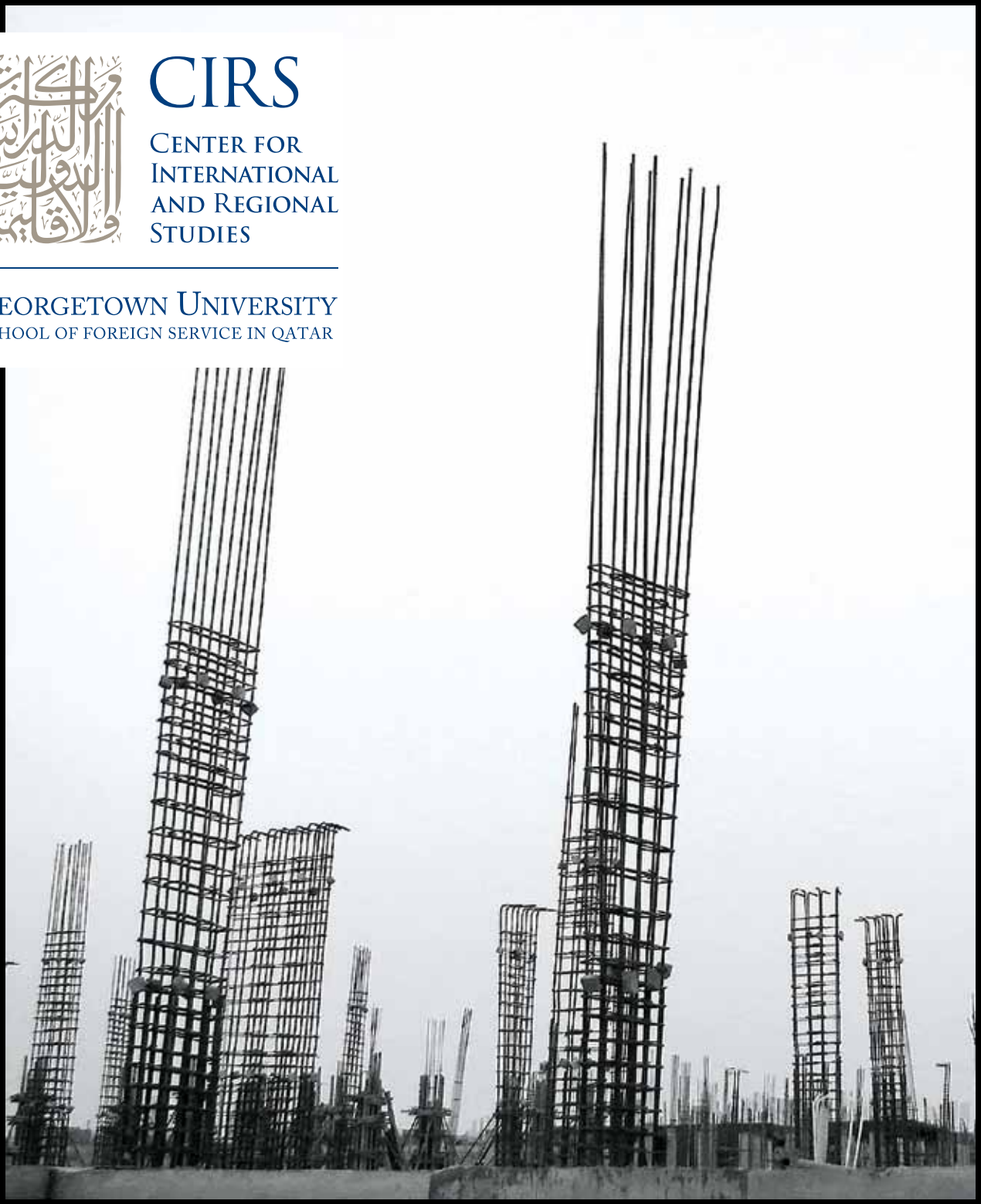

الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج

تقرير موجز

نبذة عن كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر

تحذو كلية الشئون الدولية حذو جامعة جورجتاون للحفاظ على تقاليد الجامعة في تنشئة جيل من قادة المستقبل في مختلف المحافل الدولية من خلال مناهج الفنون الليبرالية التي ترتكز على دراسة الشؤون الدولية والخارجية. وتعد جامعة جورجتاون واحدة من أعرق وأكبر الجامعات في أمريكا. تأسست في العام 1789 من قبل رئيس الأساقفة جون كارول، والجامعة ذات توجه عالمي اهتمامها الرئيسي هو الطالب وتنمية مجالات البحث العلمي والأكاديمي. تقدم الجامعة لطلابها من مختلف أنحاء العالم برامج جامعية للبكالوريوس وللدراسات العليا في كل من واشنطن العاصمة، الدوحة قطر وجميع أنحاء العالم.

للمزيد من المعلومات حول الجامعة يرجى زيارة الموقع http://qatar.sfs.georgetown.edu

نبذة عن مركز الدراسات الدولية والإقليمية

يعد مركز الدراسات الدولية والإقليمية بكلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر، الذي تم إنشاؤه عام 2005، من أوائل المعاهد البحثية المتخصصة في الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالقضايا الإقليمية والدولية، وذلك من خلال الحوار وتبادل الأفكار، والبحث والمنح الدراسية، والعمل مع الدارسين وصناع الرأي والمهنيين والناشطين على الصعيدين الوطني والدولي.

استرشادًا بمبادئ التميز الأكاديمي والمشاركة المجتمعية وتبني رؤية تقدمية، تدور الرسالة التي يتبناها المركز حول خمسة أهداف رئيسية:

- توفير محفل للمنح الدراسية والبحث حول الشؤون الدولية والإقليمية.
- تشجيع البحث المتعمق وتبادل الأفكار.
- تعزيز إجراء حوار مستنير بين الطلاب والدارسين والمهنيين في مجال الشؤون الدولية.
- تسهيل تدفق الأفكار والمعرفة دون قيود من خلال نشر نتائجه البحثية، ورعاية عقد مؤتمرات وندوات، وإقامة ورش عمل مخصصة للوقوف على معضلات القرن الحادي والعشرين.
- المشاركة في أنشطة تواصلية مع طائفة واسعة من الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين.

نبذة عن مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع

تأسست في العام 1995 بناء على مرسوم من الشيخ حمد بن خليفة الثاني أمير دولة قطر. مؤسسة قطر هي منظمة لا تهدف للربح المادي. تركز مشروعاتها على التعليم، البحث العلمي وتنمية المجتمع. تضم المدينة التعليمية نخبة من أهم وأرقى الجامعات في العالم، العديد من المشروعات الأكاديمية والتدريبية، حديقة قطر العلمية والتكنولوجية والتي تضم أكثر من 21 شركة عالمية تعمل في مجالات البحث العلمي والتنمية.

تتولى سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند إدارة مؤسسة قطر والتي تسعى من خلالها إلى تحسين حياة الأفراد والجماعات من خلال تنمية المجتمع بمبادرات مثل أيادي الخير نحو أسيا، قناة الجزيرة للأطفال ومناقشات الدوحة. كما توجد مشروعات مشتركة في مجالات التصميم وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال وصناعة القرارات والسياسة وإدارة الأحداث تهدف جميعها إلى السعي إلى تحقيق أهداف مؤسسة قطر.

للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع www.qf.org.qa

يتاح نشر هذا التقرير من خلال الدعم السخي الذي تقدمه مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع.

© حقوق النشر الخاصة بصورة الغلاف محفوظة لباتي باين غيبونز (الدوحة، 2006).

الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج

التقرير الموجز لمجموعة العمل

© 2012 مركز الدراسات الدولية والإقليمية
كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر

تقرير موجز رقم 3

الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج

التقرير الموجز لمجموعة العمل

بدأ المشروع البحثي لمركز الدراسات الدولية والإقليمية حول "الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج" في عام ٢٠٠٩. وكما هو الحال مع المبادرات البحثية الأخرى التي قام بها مركز الدراسات الدولية والإقليمية، فإنه بعد إجراء مراجعة شاملة للمؤلفات الموجودة المتعلقة بالموضوع، تم اكتشاف بعض نواحي القصور التي تستحق مزيداً من البحث والدراسة. وتم دعوة مجموعة مختارة من الباحثين للمشاركة في مجموعة عمل لإجراء مناقشات تتركز على عدد من الموضوعات الفرعية. وقد ساهم المشاركون بخبراتهم أثناء هذه الاجتماعات وبدأوا العمل على إعداد ورقات بحثية في مجالات تخصصهم. وسيكون الناتج النهائي لهذا المشروع البحثي هو إعداد كتاب عن "الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج". ويُفهم من قيام مجموعة العمل بعقد اجتماعات في الدوحة بقطر أن المؤلفين تمكنوا من العمل سوياً وعن كثب كي تشير الفصول الفردية إلى بعضها البعض لتحقيق الاتساق والترابط الفكري بصورة أفضل في الكتاب. وتمثل كل دراسة عملاً ثقافياً مفصلاً يتسم بالابتكار والتحليل كما تمثل إسهاماً كبيراً في المجال.

تسلط المبادرة البحثية "الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج" الضوء على التغييرات السريعة التي حدثت في دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) في الأعوام الماضية. ففي الوقت الذي تعاظمت فيه رؤوس أموال هذه الدول بفضل الطبيعة المتسارعة للتعاملات المالية العالمية وأصبحت تباعاً تتمتع بأسواق هامة تجذب الاستثمار الأجنبي، سقطت بعض الدول ضحية لمثل هذه المضاربات. وفي حين يثير الاقتصاد المتنوع "لنموذج دبي" الدهشة والرغبة لدى كثيرين لتحقيقه، تستمر دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها نحو تحقيق أفضل السبل اللازمة لتنظيم اقتصادها ليكون بمقدورها المنافسة عالمياً. كما تستمر دول مجلس التعاون الخليجي في البحث عن موطئ قدم لها في الساحة الدولية وتحاول تلك الدول بناء اقتصادات مبنية على المعرفة ضمن الإطار الشامل للريعية وترك اعتمادها على الصناعات الهيدروكربونية. وتشير خطط التنويع المختلفة لدول مجلس التعاون الخليجي إلى إقرار المسؤولين بضرورة تغيير الطرق التي تعمل بها اقتصادات هذه الدول والاستثمار في مستقبل يقوم على الطاقات البشرية بدلاً من الاعتماد على ريع النفط.

هذا و تسعى جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي التي تُبذل حالياً في معظم دول مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز الاستقرار السياسي على المستويين الإقليمي والدولي من أجل زيادة قدرة المنطقة التفاوضية دولياً.

و من خلال شرح الطرق المختلفة التي ساهمت من خلالها القوى المعولمة في رسم الأبعاد الجديدة للاقتصاد السياسي لدول الخليج، تقترح هذه المبادرة البحثية تقييم التغييرات الحاصلة، ولاسيما في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية. وقد وجهت الترتيبات الريعية ذات المنفعة المشتركة الطرق التي شكلت من خلالها دول مجلس التعاون الخليجي اقتصاداتها القائمة على النفط وعلاقات العمل لديها في الماضي، ولكن هل من الضروري أن يستمر ذلك الحال في السنوات القادمة؟ ولتتمكن هذه الدول من إدراك الوضع الاقتصادي السياسي للمنطقة إدراكاً كاملاً، يتناول هذا الكتاب القضايا الرئيسية التي تتضمن مناقشة النواحي الديموغرافية المستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي، وجدوى إنشاء اتحاد نقدي لدول مجلس التعاون الخليجي، وتأثير الريعية على استقلالية الدولة، وتحليل صناديق الثروات السيادية ونماذج الصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى قضايا رئيسية أخرى.

الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج

المشاركون والمساهمون في مجموعة العمل

ألكسيس أنطونيادس
جامعة جورجتاون
كلية الشؤون الدولية في قطر

Alexis Antoniades
Georgetown University School of Foreign Service in Qatar

زهرة بابار
جامعة جورجتاون
كلية الشؤون الدولية في قطر

Zahra Babar
Georgetown University School of Foreign Service in Qatar

جون تي كريست
جامعة جورجتاون
كلية الشؤون الدولية في قطر

John T. Crist
Georgetown University School of Foreign Service in Qatar

كريستوفر ديفيدسون
جامعة دورهام

Christopher Davidson
Durham University

ستيفن هيرتوغ
كلية باريس للشؤون الدولية
(معهد العلوم السياسية)

Steffen Hertog
London School of Economics and Political Science

مهران كامروا
جامعة جورجتاون
كلية الشؤون الدولية في قطر

Mehran Kamrava
Georgetown University School of Foreign Service in Qatar

مسعود كارشيناس
جامعة لندن
كلية الدراساتالشرقية والإفريقية

Massoud Karshenas
SOAS, University of London

فريد إتش لوسون
كلية ميلز

Fred H. Lawson
Mills College

سوزي ميرغني
جامعة جورجتاون
كلية الشؤون الدولية في قطر

Suzi Mirgani
Georgetown University School of Foreign Service in Qatar

زيبا موشافير
جامعة لندن
كلية الدراساتالشرقية والإفريقية

Ziba Moshaver
SOAS, University of London

جواد صالحي أصفهاني
جامعة ومعهد فيرجينيا
للعلوم التطبيقية

Djavad Salehi-Isfahani
Virginia Polytechnic Institute and State University

جان فرانسوا سيزنيك
جامعة جورجتاون
كلية الشؤون الدولية

Jean-François Seznec
Georgetown University School of Foreign Service

كريستيان كوتس أولريشسين
كلية لندن للاقتصاد
والعلوم السياسية

Kristian Coates Ulrichsen
London School of Economics and Political Science

رودني ويلسون
جامعة دورهام

Rodney Wilson
Durham University

Table of Contents

Paper Synopses

1. Introduction
   Mehran Kamrava, *Georgetown University School of Foreign Service in Qatar*

Part I. Trends in the Political Economy of the Gulf

2. The Gulf in the Contemporary International Economy
   Fred H. Lawson, *Mills College*

3. The Political Economy of Rentierism in the Gulf
   Mehran Kamrava, *Georgetown University School of Foreign Service in Qatar*

4. The Sovereign Wealth Funds of the Gulf
   Jean-François Seznec, *Georgetown University*

5. Knowledge Economies in the GCC States
   Kristian Coates Ulrichsen, *London School of Economics and Political Science*

Part II. People, Money, and Banking in the Gulf

6. Étatisme Versus Market Driven Islamic Banking: The Experiences of Iran and the Arabian Peninsula Compared
   Rodney Wilson, *Durham University*

7. Population and Human Capital in the Persian Gulf
   Djavad Salehi-Isfahani, *Virginia Polytechnic Institute and State University*

8. The Gulf Monetary Union
   Alexis Antoniades, *Georgetown University School of Foreign Service in Qatar*

Part III. Case Studies

9. The Dubai Model: Diversification and Slowdown
   Christopher Davidson, *Durham University*

10. Good, Bad, or Both? The Impact of Oil on the Saudi Political Economy
    Steffen Hertog, *London School of Economics and Political Science*

11. The Political Economy of Rentierism in Iran
    Massoud Karshenas and Ziba Moshaver, *School of Oriental and African Studies,University of London*

جدول المحتويات

الملخصات

1. مقدمة
مهران كامروا، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر

الجزء الأول. اتجاهات في الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج

2. منطقة الخليج في ظل الاقتصاد الدولي المعاصر
فريد إتش لوسون، كلية ميلز

3. الاقتصاد السياسي للريعية في منطقة الخليج
مهران كامروا، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر

4. صناديق الثروات السيادية في منطقة الخليج
جان فرانسوا سيزنيك، جامعة جورجتاون

5. اقتصادات المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي
كريستيان كوتس أولريشسين، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية

الجزء الثاني. البشر والمال والصيرفة في منطقة الخليج

6. مركزية الدولة مقابل الصيرفة الإسلامية المدفوعة بقوى السوق: مقارنة بين تجارب إيران وشبه الجزيرة العربية
رودني ويلسون، جامعة دورهام

7. السكان ورأس المال البشري في منطقة الخليج
جواد صالحي أصفهاني، جامعة ومعهد فيرجينيا للعلوم التطبيقية

8. الاتحاد النقدي الخليجي
ألكسيس أنطونيادس، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر

الجزء الثالث. دراسات الحالة

9. نموذج دبي: التنويع والتباطؤ
كريستوفر ديفيدسون، جامعة دورهام

10. جيد أم سيئ أم كلاهما؟ تأثير النفط على الاقتصاد السياسي للسعودية
ستيفن هيرتوغ، كلية باريس للشؤون الدولية (معهد العلوم السياسية)

11. الاقتصاد السياسي للريعية في إيران
مسعود كارشيناس وزيبا موشافير، كلية الدراساتالشرقية والإفريقية، جامعة لندن

1. مقدمة

مهران كامروا

لقد تحول عام ٢٠١١ إلى عام تاريخي للشرق الأوسط، كما أنه كان عاماً حافلاً بالأحداث التي قد تظهر آثارها في غضون سنوات وربما عقود من الزمن. ومن غير الواضح التنبؤ في المستقبل القريب بما إذا كان "الربيع العربي" سوف يقود إلى موجة من التحول الديمقراطي والتغيير الجذري في طبيعة التفاعلات بين الدولة والمجتمع في الشرق الأوسط، كما فعلت الثورة المخملية في شرق ووسط أوروبا عام ١٩٨٩، أم سينتهي الأمر بإعادة الأنماط القديمة للحكم غير الديمقراطي لكن بأشكال جديدة. وما يبدو جلياً هو أن الثورات الشعبية التي اجتاحت الشرق الأوسط من المغرب إلى الجزائر في الغرب والبحرين وعُمان في الشرق كان لها جذوراً في التناقضات الأساسية في سياسات المنطقة واقتصاداتها. ويوضع الكتاب هذه التناقضات وعلاقتها بنظام فرعي في الشرق الأوسط، ألا وهو منطقة الخليج.

يمكن تصنيف الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج على نطاق أوسع إلى ثلاث مجموعات تطويرية عامة. أولاً، تعمل دول الخليج بوجه عام على إحداث نمو اقتصادي سريع وبذل مجهودات لتعزيز تطورات هيكلية كبيرة. في عام ٢٠١١، كان مخططاً أن يزداد معدل النمو بدول مجلس التعاون الخليجي (GCC) إلى ٧,٨ في المائة، حيث كان من المتوقع أن يزداد فائض الحسابات الجارية الخارجية بها من ١٣٦ مليار دولار أمريكي إلى ٣٠٤ مليارات من الدولارات الأمريكية عند عودة أسعار النفط إلى الارتفاع. وكما هو الحال في العقدين الماضيين، استخدمت جميع الحكومات الأرباح غير المتوقعة للاستثمار في مشاريع البنية التحتية بشكل كبير.

ثانياً، بالنسبة لجميع بلدان المنطقة، —وعلى الرغم من نجاح ذلك الأمر مع بعض الدول أكثر من غيرها باستثناء إيران—فقد كان من الممكن بذل جهود تنموية جبارة في ظل وجود مستويات عالية نسبياً من العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي، خاصة عند مقارنتها مع مناطق أخرى في الشرق الأوسط. ومن الأمور ذات الدلالة، تأسيس قادة دول مجلس التعاون الخليجي لعولمة تتوافق مع المفاهيم المتطورة للقومية. وبصورة أكثر تحديداً، قاموا بتقديم المشاركة الاقتصادية العالمية على أنها جانب متمم للمشروع القومي. وقد صرحوا بأنه ليس من الضروري امتلاك عملية إنتاج الموارد الطبيعية وتسويقها— الغاز والنفط— بل امتلاك أرباح بيع هذه الموارد الطبيعية وتسويقها. وتتناقض صياغة هذا الموقف القومي بشكل كبير مع تصورات القوميين في الأعوام الماضية مثل عبد الناصر، أو الثوريين كالقذافي والخميني، الذين رأوا أن الانفتاح الاقتصادي على الأطراف الخارجية يعد بمثابة دعوة للقوى الاستعمارية الجديدة لاستغلالهم. وكانت النتيجة ظهور مستويات مرتفعة نسبياً من الشراكة الاقتصادية العالمية بين دول مجلس التعاون الخليجي. وينجذب المستثمرون من جميع دول العالم إلى منطقة الخليج التي تعد واحدة من أكثر "مناطق الطاقة" إدراراً للربح في العالم، نظراً لتوفر بيئات سياسية ومحلية في المنطقة تتناسب مع الأعمال التجارية. ومن جانبها، تبحث دول مجلس التعاون الخليجي في الغرب عن أسواق جديدة تعود عليها بالربح لاستثمار صناديق الثروات السيادية الضخمة الخاصة بها.

وثمة اتجاه ثالث يميز الاقتصاد السياسي في معظم دول الخليج يتمثل في إرساء أسس التنمية المستدامة عند انتهاء عصر النفط وعدم قدرة صادرات النفط والغاز على تمويل مشاريع التنمية بسرعة فائقة. وللقيام بذلك، تسعى معظم دول المنطقة ولاسيما أكثرها ثراء إلى تشجيع الاقتصادات القائمة على المعرفة.

و على الرغم مما سبق، يتطلب تعزيز الاقتصادات القائمة على المعرفة أكثر من مجرد بناء صروح رائعة وخلق محاور أو مناطق تعليمية معزولة، كما أنه يتطلب إجراء تعديلات هيكلية في القطاعات الاقتصادية ذات الصلة، فضلاً عما يصاحب ذلك من تحولات في القيم والأعراف الثقافية. ويصعب أيضاً الحصول على بيانات تجريبية دقيقة حول هذه الظاهرة.

لقد كان من الحتمي أن تتصدى المجهودات الإنمائية الثلاثة الواسعة التي تميز الاقتصاد السياسي في منطقة الخليج —المتمثلة في النمو الاقتصادي السريع وتطوير البنية التحتية، والاندماج في الاقتصاد العالمي، واستحداث اقتصادات قائمة على المعرفة— بثلاث سمات هيكلية مستوطنة في الاقتصادات السياسية لجميع دول المنطقة. وتشمل هذه السمات الريعية وما يترتب عليها من تبعات، والضغوط الديموغرافية، وأوجه القصور الهيكلية الأخرى التي تمارس ضغوطاً سلبية وتدفع باتجاه مغاير للأهداف التنموية. ومنذ بداية عصر النفط في منطقة الخليج، شهدت المنطقة تطوراً لمفهوم الريعية في ظل النتائج المتناقضة: ففي الوقت الذي مكنت فيه الريعية الدولة من توجيه عائدات النفط والغاز إلى المجتمع وتأمين قدر من الرضوخ السياسي، فقد ساهمت أيضاً في جعل الدولة متعلقة بالحفاظ على موقفها الراعي تحسباً لأية عواقب سلبية. وبقدر أهمية الدور الذي تلعبه الضغوط الديموغرافية، فإن دول المنطقة إما أن تكون كثيفة السكان مقارنة بمواردها وسعة بنيتها التحتية، أو أن تعتمد من ناحية أخرى بشكل كبير على العمالة الوافدة لتنفيذ برامجها التنموية.

أخيراً، يمكن أن يتسبب الاستهلاك المفرط للثروة النفطية من جانب السكان والدولة في أن يخفي وراءه الضعف الهيكلي الناجم عن الاعتماد على صادرات النفط والغاز. ويظهر النمو الاقتصادي المتقلب في منطقة الخليج من ثمانينيات القرن العشرين حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والذي يعتبر نموذجاً لبقية دول الشرق الأوسط، سرعة تأثر هذه البلدان بالتوجهات الدخيلة ويعكس بشكل مباشر الاضطراب المتعاقب لسوق النفط الدولية.

لقد أصبحت معظم الدول الإقليمية تشارك بدور رئيسي في الاقتصاد العالمي، ويرى الكثيرون أن التدفق الكبير لعائدات النفط في الاقتصاد قد ساهم بشكل جزئي في إخفاء —وفي بعض الأوقات دون إحراز تقدم ملحوظ— مواطن الضعف الهيكلية التي لا تزال تميز اقتصادات تلك الدول.

مهران كامروا هو مدير مركز الدراسات الدولية والإقليمية بكلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر. وقد ألف مؤخراً ثورة إيران الفكرية (٢٠٠٨)، و الشرق الأوسط الجديد: التاريخ السياسي منذ الحرب العالمية الأولى، طبعة ثانية (٢٠١٠). وتشمل مجلداته المحررة على السياسة الدولية لمنطقة الخليج (٢٠١١)، و الابتكار في الإسلام: التقاليد والمساهمات (٢٠١١).

Mehran Kamrava is Director of the Center for International and Regional Studies at the Georgetown University School of Foreign Service in Qatar. He is the author, most recently, of *Iran's Intellectual Revolution* (2008) and *The Modern Middle East: A Political History Since the First World War,* 2nd ed. (2010). His edited volumes include *The International Politics of the Persian Gulf* (2011) and *Innovation in Islam: Traditions and Contributions* (2011).

2. منطقة الخليج في ظل الاقتصاد الدولي المعاصر

فريد إتش لوسون

لعبت منطقة الخليج دوراً محدوداً في الاقتصاد الدوليفي وقت متأخر في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين. وقد برزت عدة دول لتصبح من كبرى الدول المصدرة للنفط، بينما اتخذت البحرين الخطوات باتجاه جذب البنوك العالمية كطريقة لتدعيم مخزونها المتناقص بوتيرة سريعة من النفط والغاز. ولكن وفيما عدا ذلك، على هامش النظام الاقتصادي العالمي.

و على مدى ربع قرن تلت ذلك، زادت الأهمية الاقتصادية لدول الخليج بشكل كبير. فقد استمرت الدول الست التي شكلت مجلس التعاون الخليجي (GCC) بالإضافة إلى جمهورية إيران الإسلامية في تمثيل نسبة كبيرة من الإنتاج وإجمالي الاحتياطيات المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي العالمي. بالإضافة إلى ذلك، شاركت دول الخليج العربي بشكل أكبر في العديد من الأنشطة الكبيرة في النظام المالي العالمي. وفي الآونة الأخيرة، أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي منتجاً رئيسياً للسلع الصناعية الثقيلة مثل الألمونيوم والبلاستيك والإسمنت، وبدأت في تأسيس مكان مناسب لها في السوق كمورد لهذه المنتجات، ولاسيما بالنسبة للاقتصادات النامية في شرق وجنوب آسيا.

و عند النظر إلى الموضوع على نطاق أوسع، فإن منطقة الخليج تحتل الآن موقعاً محورياً باعتبارها السبيل الوحيد المتبقي أمام المناطق المصدرة للعمالة لتحصل على التحويلات المالية في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. وقد بدأت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي في لعب دور أكثر نشاطاً في إعادة تشكيل البنية المؤسسية التي يرتكز عليها الاقتصاد الدولي. وأصبحت دول الخليج العربي وإيران تشكل المكونات الرئيسية لاقتصاد جمهورية الصين الشعبية والهند.

و علاوة على ما سبق، يشكل إنتاج دول الخليج من النفط نفس إجمالي الإنتاج العالمي الذي كان عليه في مطلع القرن العشرين، على الرغم من الزيادة الإجمالية للإنتاج العالمي. وقد قفز إجمالي إنتاج المنطقة من الغاز الطبيعي على غير المتوقع إلى أكثر من ٥٠ في المائة في العقد الذي تلا عام ١٩٩٩. وفي الوقت نفسه، أصبحت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة موردين لسوائل الغاز الطبيعي بشكل متزايد، كما تستعد قطر للانتقال إلى هذه المنطقة الجديدة المربحة لإنتاج النفط والغاز.

تركز استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي حالياً على شراء حصص من الأسهم في الشركات الخاصة وصناديق الاستثمار بعد أن كان يتم استثمار غالبية الأموال المحصلة من مبيعات النفط والغاز في الأوراق المالية الحكومية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وفي الوقت نفسه، يزداد استثمار حكومات دول الخليج في المشاريع التجارية والصناعية في البلدان العربية بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما تتدفق في الوقت نفسه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خارج المنطقة إلى دول مجلس التعاون الخليجي بمعدلات غير مسبوقة. وتساهم هذه الاتجاهات في وضع منطقة الخليج بحق في قلب النظام المالي العالمي.

لقد ظهرت صناعات الألمونيوم في البحرين منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين، وانتقلت في السنوات اللاحقة إلى الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر. ووفق تقديرات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، فإن إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي من الألمونيوم قد وصل حالياً إلى نحو تسعة في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي. وبحلول عام ٢٠١٥، سيتضاعف إلى خمسة عشر في المائة. ويتم حالياً تصنيع أنواع عديدة من البلاستيك في دول الخليج العربي وإيران، ويتم تصديرها إلى دول جنوب وشرق آسيا.

وقد ساهمت اقتصادات دول الخليج في رفع نسبة التحويلات المالية في العالم خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. إذ بحلول عام ٢٠٠٩، تجاوز المبلغ الإجمالي للتحويلات المالية المدفوعة للعمال الوافدين في الخليج نسبة ٢٧٪ من إجمالي التحويلات المالية العالمية. وفي الوقت الذي نضبت فيه المدفوعات في أماكن أخرى من العالم أثناء أزمة الركود العالمي في عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، أصبحت الأموال المتدفقة من منطقة الخليج مصدراً أكثر أهمية للدخل بالنسبة للبلدان المصدرة للعمالة.

تمثل المملكة العربية السعودية كلا من دول الخليج والدول العربية في الشرق الأوسط كعضو في "مجموعة العشرين". وقد زادت أهمية هذه المجموعة المكونة من الاقتصادات ذات المستوى المتوسط بشكل كبير خلال السنوات الثلاث الماضية، واستغل ممثلو السعودية مكانتهم في المنظمة في اقتراح تغييرات جذرية على هيكل الهيئات الرئيسية متعددة الأطراف بما في ذلك صندوق النقد الدولي.

هذا و زاد حجم التجارة والاستثمار بين دول منطقة الخليج وجمهورية الصين الشعبية بشكل كبير في السنوات الأخيرة. والأهم من ذلك، نجد أن أنواع معينة من السلع التي تشكل أساس التفاعل الاقتصادي أصبحت حيوية في تحقيق النمو المستدام لجمهورية الصين الشعبية. ونظراً لتبني جمهورية الصين الشعبية لنموذج "شامل" بدلاً من نموذج "مكثف" للتنمية، أصبحت الصناعة الصينية في حاجة إلى إمدادات متزايدة من المدخلات الحيوية التي من أبرزها النفط والغاز. وفي نفس الوقت، أصبحت التدفقات المستمرة للمواد الهيدروكربونية أمراً حيوياً في الحفاظ على النظام العام لجمهورية الصين الشعبية، ولاسيما في المحافظات المضطربة بأقصى الشمال الغربي.

و يعتمد النمو الاقتصادي في الهند على الاتصالات التجارية والمالية والعمالية على حد سواء مع دول الخليج. علاوة على ذلك، أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي وجهة رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الهند، بما في ذلك تطوير البرمجيات، والهندسة، والمنسوجات، والمواد الكيميائية، ومجموعة واسعة من الخدمات.

فريد إتش لوسون هو لين تي وايت الابن، أستاذ نظم الحكم في كلية ميلز. قام بتحريرالإقليمية المقارنة (٢٠٠٩)، واستكشافات في تاريخ الإمارات العربية المتحدة (من المقرر إصداره عام ٢٠١٢).

Fred H. Lawson is Lynn T. White Jr. Professor of Government at Mills College. He has edited *Comparative Regionalism* (2009), as well as *Explorations in UAE History* (forthcoming 2012).

3. الاقتصاد السياسي للريعية في منطقة الخليج
مهران كامروا

في جميع أنحاء منطقة الخليج، بدأت عمليات بناء الدولة على أشدها في وقت يتصف بندرة الموارد والنقص النسبي في استقلالية الأطراف الاجتماعية الفاعلة، مع وجود تطلعات للاستحواذ على السلطة السياسية. وقد تضمن بناء الدولة عمليتين متزامنتين. فمن جهة، اشتمل على إنشاء مختلف المؤسسات التابعة للدولة التي يمكن من خلالها ممارسة السلطة السياسية والعمل على استمرارها. وشملت هذه المؤسسات، من بين المؤسسات الأخرى، الجيش وقوى الأمن الداخلي، ونظام الخدمة المدنية، والأماكن القيادية الرفيعة كالرئاسة، والحزب الرسمي أو الأحزاب الرسمية، والمجلس التشريعي، والسلطة القضائية. وفي الوقت الذي كان يتم فيه إنشاء هذه المؤسسات، وغالباً من خلال هذه المؤسسات بعينها، ظهر للعيان عملية ثانية من عمليات بناء الدولة. وفي معظم الأماكن وليس جميعها، تضمنت هذه العملية دمج واحدة أو أكثر من المجموعات الفاعلة في المجال الاجتماعي في الدولة التي سوف تصبح بدورها من الأطراف الرئيسية المعنية بالحفاظ على النظام السياسي المتطور. كما اشتملت هذه الجهات الفاعلة في المجال الاجتماعي على نخبة غنية بالموارد—وهم عادة من التجار ورجال الصناعة الأثرياء، ولكن في حالات نادرة اشتملت أيضاً على ملاك الأراضي—أو الأعداد المتزايدة من الطبقات المتوسطة الذين أصبحوا يشغلون عدداً كبيراً من الوظائف العامة والتي أصبحت متوفرة في ظل البيروقراطية المزدهرة للدولة.

و أثناء سعيها لتوطيد سلطتها، اعتمدت الجهات الفاعلة في الدولة الناشئة على إدراج الأطراف الرئيسية المعنية في جميع أنحاء الدولة. و في الوقت الذي بدأت عائدات النفط في التدفق على خزينة الدولة بمستويات غير مسبوقة، وفي بعض الحالات بعد عقود من إتمام عملية تكوين أنماط التفاعلات بين الدولة والمجتمع، أحكمت النخب السياسية قبضتها بالفعل على موارد الدولة. وتم الحصول على عائدات الإيجار الإضافية من قبل الدول التي تتمتع بالنفط، وذلك لتعميق تعاون الفئات الاجتماعية المختلفة في جميع أنحاء الدولة على نحو وثيق، واستنباط طرق جديدة لتشكيل هذا التعاون.

و للأسف، لا تتساوى جميع الدول في كمية النفط بالنسبة لعدد سكانها أو حجمها الجغرافي. وقد تتمتع كل من إيران والعراق بالكثير من النفط، إلا أن لديهما الملايين من المواطنين لتوفير الغذاء والرواتب لهم، في حين أن الدول الواقعة جنوب الخليج تضم عدد سكان أقل ومساحات اليابسة فيها أقل بكثير. وقد عززت الاختلافات في الحجم—من الناحية الجغرافية والديموغرافية، وكذلك في مخزونات النفط—من الاختلافات بين الأنماط الموجودة مسبقاً وتلك الناشئة من أنماط العلاقات بين الدولة والمجتمع. وبحكم الضرورة، أصبحت ترتيبات أصحاب الأملاك التي تمت في إيران والعراق غير مباشرة وأكثر هشاشة وأقل تماسكاً، وذلك بعد تطور العلاقات بين الدولة من جهة والفئات الاجتماعية التي تهدف إلى إدماجها من ناحية أخرى. ولكن، في جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية، أخذت الترتيبات بين أصحاب الأملاك، التي استندت إلى حكم شيوخ القبائل، أشكالاً مباشرة بشكل أكثر عن طريق تقوية الروابط الموجودة مسبقاً من المحسوبية والمنسوبية بين الحكام والمحكومين، وخلق روابط جديدة بين الجانبين.

تدعو هذه الورقات البحثية إلى فهم التربح من الأملاك بشكل مختلف، كما تطرح ثلاث نقاط رئيسية. أولاً، على الرغم من التقلبات في مصادر الربح والفوارق الكبيرة في مستويات الدخل والموارد، تظل الاقتصادات السياسية القائمة على الأملاك راسخة في منطقة الخليج، لتشمل الدول الست في مجلس التعاون الخليجي فضلاً عن إيران والعراق. وهذه الدول تتمتع بالقليل من القواسم المشتركة من ناحية التاريخ، والترتيبات المؤسسية، والتنظيمات الأيديولوجية والشرعية. إلا أنها تشترك في الاقتصادات السياسية التي تقوم على الأملاك، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. ثانياً، تطرح الورقة البحثية حجة مفادها أن الآليات الناشئة للاعتماد على الأملاك تم فرضها على الترتيبات المؤسسية المتطورة في الوقت الذي كانت فيه عمليات بناء الدولة جارية بالفعل. كما أثر بروز هاتين النقطتين على طبيعة وسلوك عملية تطور الدول المذكورة لاحقاً. أما الحجة الثالثة فتدور حول الحكم الذاتي للدولة. حتى في الحالات التي تتمتع فيها الدول الريعية بثروات هائلة، فإن ترتيبات المستفيدين تميل إلى جعل الدول والمستفيدين من خدماتها الاجتماعية

في وضع اعتماد متبادل على بعضهما البعض، مما يحد من الاعتماد الذاتي لكلا الطرفين. وأصبحت اتجاهات الريعية المنتشرة لحظر الاستقلال الاجتماعي معروفة جيداً. ومن الجدير بالملاحظة أن الريعية تعمل أيضاً على الحد من الاستقلالية الذاتية للدولة.

وتتولى ترتيبات المستفيدين تشكيل ونقل—وتحدّ بدورها—الاختيارات السياسية والخيارات المفتوحة أمام النخب في الدولة. وتتمثل نقاط البدء الخاصة بالتحليل في الترتيبات السياسية والمؤسسات التي تتمكن من خلالها دول الخليج من الحفاظ على السلطة والتي فرضت عليها ترتيبات المستفيدين بعد ذلك. ولا تنشأ عن الريعية ترتيبات سياسية من نقطة الصفر، ولاسيما في مرحلة بناء الدولة ، بل تعزز الترتيبات الموجودة مسبقاً، مما يساعد المؤسسات السياسية السلطوية على تعزيز صلاحياتها القسرية وإحكام قبضتها على السلطة. علاوة على ما سبق، تسهل الريعية عملية تطوير طرق عمل جديدة وإنشاء مؤسسات تمكن الدولة من الحفاظ بفاعلية على قبضتها السلطوية، واسترضاء الخصوم المحتملين، والإغداق على الحلفاء بالعطايا، وتشكيل المؤسسات الاجتماعية بالطريقة التي تناسبها.

4. صناديق الثروات السيادية في منطقة الخليج
جون فرانسوا سيزنيك

يشار عادةَ إلى أن صناديق الثروة السيادية (SWFs) لدول الخليج كبيرة الحجم للغاية وتنمو على نحو غير اعتيادي، حيث يتم تمويلها بواسطة عائدات النفط المتزايدة في المنطقة. ويوضح هذا الفصل أهم صناديق الثروة السيادية في المنطقة، وطريقة عملها، وحجمها، وفلسفة الاستثمار الخاصة بها. وتوفر العديد من الصناديق في المنطقة معلومات حول المبالغ التي تديرها، وفي بعض الأحيان، نوع الاستثمارات بها. وتتناول هذه الورقة البحثية المعلومات المتاحة عامةً، مع التعقيب على فلسفات الاستثمار المستخدمة. بيد أن هناك بعض من أهم الصناديق السيادية في دول الخليج لا تفصح إلا عن أقل قدرمن المعلومات، ومن ثم تتعرض هذه الصناديق إلى تقارير عشوائية حول حجمها وسياساتها الاستثمارية. وعادةً ما يوصف جهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA)، على وجه الخصوص، بأنه أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، ويعرف عنه أنه دائما ما يحقق أفضل أداء. وتقدم هذه الورقة البحثية منهجية لتقدير الحجم الفعلي لجهاز أبوظبي للاستثمار، والتي تعتمد على تقدير عائدات النفط السنوية الفعلية بأبوظبي منذ تأسيس جهاز أبوظبي للاستثمار. وتفترض هذه المنجهية أن جهاز أبوظبي للاستثماريتم تمويله من قبل حكومة أبوظبي وحدها بعد تغطية النفقات الأساسية للإمارة. وبالتالي، فإن عملية تقدير التدفقات النقدية الموجهة إلى جهاز أبوظبي للاستثمار تبدأ بتقدير إجمالي دخل النفط، ثم خصم تكاليف الإنتاج، والنفقات العسكرية السنوية، ونفقات الموازنة العامة، وغيرها من النفقات العادية الخاصة بحكومات منطقة الخليج. ومن المفترض أن يتم استثمار الرصيد المتبقي من خلال البنك المركزي، والبنوك التجارية وصناديق الثروة السيادية لإمارة أبوظبي، ويحصل جهاز أبوظبي للاستثمار على الجزء الأكبر منه الذي من المفترض أن يبلغ ٧٠٪ من الأموال. ثم يتم حساب القيمة الإجمالية لأصول جهاز أبوظبي للاستثمار من خلال إضافة متوسط عائداته السنوية الذي يبلغ ٦,٥٪ والذي أفصح عنه جهاز أبوظبي للاستثمار في أوائل عام ٢٠١٠.

لا تتشابه صناديق الثروة السيادية، ومن ثم يصعب العثور على تعريف واحد يناسب جميعها. وتتعلق الاختلافات الرئيسية بين العديد من التعريفات المختلفة بالسيطرة الفعلية للحكومة على الصناديق. ويلخص تقرير خاص أعده دويتشه بنك السمات المميزة لصناديق الثروة السيادية على النحو التالي: ١) السيادية؛ ٢) إدارة منفصلة بعيدا عن احتياطات البنك المركزي؛ ٣) التعامل بقدر أكبر مع العملات الأجنبية؛ ٤) عدم وجود مسئوليات قانونية واضحة؛ ٥) قدرة أكبر على تحمل المخاطر؛ ٦) أفق استثماري طويل الأمد؛ ٧) احتمالية التعامل في استثمارات استراتيجية لتعزيز مردود ذلك على الدولة. وفيما يلي وصف لبعض صناديق الثروة السيادية:

المملكة العربية السعودية: يتم استثمار كافة الأموال الاحتياطية في المملكة من خلال مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) ويتم استثمارها بشكل رئيسي في سندات الخزانة الأمريكية قصيرة الأجل. وبداية من ديسمبر ٢٠١٠، بلغ مقدار ما تحتفظ به مؤسسة النقد العربي السعودي لصالح الدولة وهيئاتها ٣٩٢ مليار دولار. وتقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بإعلان الرقم شهريا، كما أنها معروفة بتحفظها وعدم رغبتها في الاستثمار في أية سندات بخلاف سندات الحكومات الغربية قصيرة الأجل. وترى مؤسسة النقد العربي السعودي أنها تقوم بدور الخازن لثروة المملكة. كما أنها تسعى إلى الاحتفاظ بالعائدات في شكل استثمارات ذات سيولة عالية، والتي يمكن استخدامها لتلبية الاحتياجات الفورية للمملكة بدلا من الاستثمار طويل الأجل في الصناعات أو المؤسسات الأجنبية.

قطر: يتولى جهاز قطر للاستثمار (QIA) إدارة الأموال الخاصة بالدولة والتي لا يتم استخدامها في الموازنة والنفقات الجارية. وتعمل بشكل منفصل عن البنك المركزي وتستثمر خارج البلاد. ويتسم جهاز قطر للاستثمار بالسرية الكبيرة، إلا أن إجمالي أصوله يقدر بأنه يتراوح بين ٤٠ و٦٠ مليار دولار.

الكويت: أنشأت الكويت صندوق استثمار سيادي منذ العام ١٩٦٣. وتقوم الدولة باحتساب الدخل السنوي لعائداتها من النفط وتوضع ١٠٪ منه للاحتفاظ به في كيان مخصص لهذا الغرض يسمى احتياطي الأجيال القادمة (RFFG). واليوم، تتولى هيئة الاستثمار الكويتية (KIA)، التابعة لإشراف وزارة المالية، إدارة احتياطي الأجيال القادمة (RFFG).

الإمارات العربية المتحدة: يوجد بإمارة أبوظبي أربعة صناديق استثمار سيادية رئيسية، يتم تمويلها من قبل الخزانة العامة للإمارة. وتتم إدارة هذه الصناديق بواسطة مجلس إدارة يمثل مصالح عشيرة واحدة أو أكثر من ضمن العائلة المالكة. ولكل من هذه الصناديق إدارة ذات مستوى مهني مرتفع. كما تمتلك كل من إمارة دبي ورأس الخيمة عدداً من الصناديق الاستثمارية، إلا أنه لا مجال لمناقشتها هنا نظرا لعدم توفر معلومات موثوقة فيما يتعلق بحجمها وهياكلها وآثارها

جهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA): يتكتم جهاز أبوظبي للاستثمار حول أنشطته، إلا أنه في أوائل عام ٢٠١٠، أفصح عن بعض المعلومات حول فلسفته وعائداته، دون ذكر شيء عن حجمه. ويتم حالياً إدارة ٨٠٪ من أموال جهاز أبوظبي للاستثمار بواسطة مدراء صناديق خارجيين، وتستخدم ٦٠٪ منها لمواكبة المؤشرات العالمية. وحقق هذا الصندوق عائداً سنويا يبلغ ٦,٥٪ على مدار العشرين عاماً الماضية، وعند تطبيق هذا العائد على المبالغ التي يتلقاها جهاز أبوظبي للاستثمار من الخزانة العامة لإمارة أبوظبي، يمكن أن تقدر الأموال التي يمتلكها الجهاز بمبلغ يتراوح بين ٣١٠ و٣٩٠ مليار دولار. ويعتبر هذا المبلغ أقل بكثير من الرقم المقدر عادةً، ولكنه لا يزال مذهلاً.

شركة مبادلة: على النقيض من غالبية صناديق الاستثمار السيادية الأخرى في منطقة الخليج، تفصح مبادلة عن أصولها وخصومها، بالإضافة إلى بعض التفاصيل حول مزيج المحافظ المالية الخاصة بها وفلسفتها. وتبلغ قيمة إجمالي أصول مبادلة حالياً ٢٣,٤ مليار دولار، كما يبلغ مستوى ديونها طويلة الأجل ٧,٤ مليار دولار. وتم التدقيق في الأرقام بواسطة شركة كيه بي إم جي، وتم نشرها وتوزيعها عبر الإنترنت. وتعمل شركة مبادلة في العديد من المجالات المختلفة، إلا أنها تبدو معنية بقدر أكبر بمجالات النفط والغاز، والاستثمارات الصناعية، والطيران، والعقارات.

الصناديق الاستثمارية الأخرى لإمارة أبوظبي: تعد شركة الاستثمارات البترولية الدولية (IPIC) مستثمراً استراتيجياً مشاركاً في الشركات التي تمثل جزءاً كبيراً من اقتصاد الإمارات العربية المتحدة مثل شركة OMV النمساوية، وشركة Borealis النرويجية. كما أنها تملك شركة NOVA وهي شركة تقوم بتصنيع المواد الكيميائية في كندا، وتتولى إنشاء خط أنابيب يقوم بنقل ١,٥ مليون برميل يوميا بين إمارة أبوظبي والفجيرة لتجنب المرور على مضيق هرمز. وشركة أبوظبي الوطنية للطاقة، والمعروفة باسم TAQA PSJC

مملوكة لهيئة مياه وكهرباء أبوظبي ADWEA وصندوق المزارعين بجانب عامة الشعب من خلال سوق أبوظبي للأوراق المالية. كما تستثمر بشكل رئيسي في شركات المرافق العامة بإمارة أبوظبي، وقد تم رفع قيمة رأس مال الشركة كثيرا بأصول تبلغ قيمتها ٢٥ مليار دولار وأسهم عادية بقيمة ٣,٤ مليار دولار فقط.

جان فرانسوا سيزنيك هو أستاذ مساعد زائر بمركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورجتاون. وتركز أبحاثه على تأثير المتغيرات السياسية والاجتماعية للعرب ومنطقة الخليج على الأسواق المالية والنفطية في المنطقة. وتتضمن آخر أعماله كتاباً شارك في تأليفه يحمل عنوان التصنيع في الخليج: ثورة اجتماعية اقتصادية (٢٠١٠)، إلى جانب العديد من المقالات الصحفية.

Jean-François Seznec is Visiting Associate Professor at Georgetown University's Center for Contemporary Arab Studies. His research centers on the influence of the Arab-Persian Gulf political and social variables on the financial and oil markets in the region. His latest works include a co-edited book *Industrialization in the Gulf: A Socioeconomic Revolution* (2010), as well as a number of journal articles.

5. اقتصادات المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي
كريستيان كوتس أولريشسين

في السنوات الأخيرة، تبنت دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) الست مفهوم اقتصادات المعرفة باعتباره جزءاً مكملاً لبرامجهم الطموحة للتنويع الاقتصادي. وتمثل هذه البرامج بدورها عنصراً في غاية الأهمية من حيث تبنيها لعمليات أوسع نطاقاً بشأن التغييرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي اعتماداً على تسريع تدفق المعلومات والمعرفة ورأس المال والموارد البشرية عبر حدود الدولة. ويستفيد صناع القرار السياسي في دول الخليج من تراكم قدر كبير من رأس المال خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨ التي ارتفعت فيها أسعار النفط لاستثمارها في مبادرات مهمة كثيراً ما تحظى بتغطية إعلامية كبيرة في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي. ويعد التركيز على تلك التحركات الرامية إلى التحول الاقتصادي القائم على المعرفة اعترافاً رسمياً بضرورة إيجاد قوى عاملة مثقفة ومؤهلة قادرة على المنافسة في أسواق العمل التنافسية الدولية والتخفيف من حدة مشاكل البطالة ونقص العمالة الملحة. وقد استرعت بعض النتائج الانتباه حيث تضيف مراكز التجمع الخاصة بالسلع والخدمات كثيفة الاعتماد على المعرفة بعداً ذا قيمة مضافة إلى استراتيجيات التنويع الاقتصادي التي تتبناها جميع دول المنطقة في الوقت الحالي.

وعلى الرغم من تكامل استراتيجية ترجمة الثروة النفطية إلى رأس مال بشري مع التحول تجاه اقتصادات المعرفة، إلا أنها تثير تساؤلات كبيرة حول الاقتصاد السياسي لهياكل الدولة الريعية في دول الخليج. وثمة سؤال مهم ينبغي طرحه حول ما إذا كان التحول نحو اقتصاد المعرفة يتفق مع الحفاظ على آليات إعادة التوزيع الخاصة بالحوكمة التي يهيمن عليها القطاع العام. وهل بمقدور الاستراتيجيات المبنية على المنطقة أن تترجم إلى روابط تضم عدة قطاعات وتعزز من التحديثات التي يقوم بها القطاع الخاص بصورة ذاتية فضلاً عن بناء القدرات المؤسسية في دول مجلس التعاون الخليجي؟ وهل بإمكان الأمثلة الحالية الخاصة بإنشاء المعرفة توفير المقومات الأساسية اللازمة لتعميق التحول الاقتصادي وتوسيع نطاقه؟ وهل يمكن تطبيق نموذج شرق آسيا الخاص بتطوير الاقتصاد كثيف الاعتماد على المعرفة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الخليج؟ وهل يمكن تعزيز "الثورة" في التعليم العالي في منطقة الخليج عن طريق إجراء إصلاحات منهجية في نظام التعليم الابتدائي والثانوي وغيره من مؤشرات التنمية البشرية؟ وما هي انعكاسات وجود السلع والخدمات القائمة على المعرفة و"المدن الاقتصادية" على أسواق العمل الطبقية وعدم التوازن بين القطاعين العام والخاص في دول الخليج؟ وهل من المحتمل أن تبرز القوى العاملة الماهرة والحاصلة على تعليم عال كعوامل للتغير التحويلي بحيث تتحدى الأنماط المتجهة من القمة إلى القاعدة الخاصة بالإصلاح السياسي التدريجي؟

من خلال ربط هذا التحول الاقتصادي بالتغير الاجتماعي والسياسي تتضح الطبيعة المنهجية والمترابطة لعملية التحول، التي لم تحسم فيها بعد مسألة ما إذا كان الاقتصاد القائم على المعرفة متوافقاً مع الأنظمة التي يسيطر عليها القطاع العام القابل لإعادة التوزيع الذي ما تزال مواضع القوة السياسية والاقتصادية به محصورة في دائرة مغلقة نسبياً ويتم القيام بها في صورة عملية مدارة بدقة من القمة إلى القاع. وفي حالة تنفيذ إصلاح العمليات الاقتصادية التي تتضمنها أية عملية أساسية قائمة على المعرفة بنجاح، قد يؤدي هذا إلى إعادة صياغة نماذج الحوكمة والعلاقات الاجتماعية والسياسية في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد يشتمل ظهور اقتصاد منتِج كثيف الاعتماد على المعرفة على تغييرات منهجية في أسواق العمل كما يتطلب التخلص بصور تدريجية من آليات إعادة التوزيع التي عززت مفهوم "الصفقة الحاكمة" على مدى العقود الأربعة الماضية. وعلاوة على ذلك، فقد تبدو زيادة العمالة الماهرة والحاصلة على تعليم عال كنتاج لعوامل التغيير التحويلي إذا أدركت القيود على حريتها في الوصول إلى المعرفة أو الحصول عليها والاستفادة منها بصورة مستقلة بعيداً عن الرقابة الحكومية وسيطرتها.

يبدأ هذا الفصل بنظرة تعريفية لاقتصادات المعرفة. ويشمل هذا القسم على تقييم لوضع التحولات الجارية في كل دولة خليجية، ووضعها في سياق رؤى التنويع الاقتصادي القومية وخططها. كما يضم قائمة بالإنتاج المعرفي والمجالات ذات القيمة المضافة

التي تمثل نماذج للاقتصاد القائم على المعرفة على المستويين الصغير والمتوسط. وينتقل القسم الثاني من الإطار التجريبي إلى دراسة عدد من التحديات—والفرص—التي قد تنشأ عن تقديم الطروح العامة الأولية وحلول أجلها. كما يتناول بالتحليل الإصلاحات في مجالي التعليم الأساسي والتعليم العالي، ويحاول أن يبرهن على أنه ينبغي التركيز على هذه الإصلاحات من خلال بناء بيئة مؤاتية في حالة ما إذا كانت التحولات الاقتصادية القائمة على المعرفة تهدف إلى تحقيق انطلاقة اقتصادية وتجاوز مجالات الخبرة الحالية. ويقوم القسم الثالث والأخير بالربط بين عمليات تحليل الخصائص الاجتماعية والسياسية لدول مجلس التعاون الخليجي، ويقدم تقييماً أولياً للتحول نحو الاقتصادات القائمة على المعرفة في المنطقة.

ويقدم هذا الفصل دراسة مسحية لاقتصادات المعرفة في منطقة الخليج التي تحدد بدقة الوضع الحالي للأعمال كخطوة من بين مجموعة من الخطوات، ولكن ليس كنقطة بداية أو نهاية محددة، فهي تجمع بين الشروط الحاسمة للتمكين التي من شأنها زيادة احتمالية استمرار عملية التغيير هذه، وتسليط الضوء على العقبات والتحديات التي توقف مسيرتها. وفي حين أن التحول نحو اقتصادات المعرفة يعد مبادرة طويلة المدى، إلا أنه يظهر تقييماً مرحلياً يفيد بما لا يدع مجالا للشك إحراز تقدم في مجالات مثل التطورات الشاملة وجذب مؤسسات التعليم العالي إلى المنطقة، بيد أن تحقيق العديد من الظروف المواتية ما يزال يتطلب إحداث تحول منهجي وحساس من الناحية السياسية نحو الاقتصادات السياسية لمرحلة ما بعد النفط. وقد ينظر لشراء الخبرة المستوردة والمؤسسات المرموقة، من أحد الجوانب، على أنه يتفق مع نمط إنفاق المال على الحلول قصيرة المدى بدلاً من إنفاقها على حلول المشكلات طويلة الأمد الخاصة بإعادة صياغة الهياكل السياسية والاقتصادية. ويكمن التحدي الذي يواجه صناع القرار السياسي في المرحلة المقبلة من التنمية في الربط بين هذه الإنجازات الأولية وإصلاح النظام الاجتماعي والسياسي على نطاق أوسع وتعزيز الظروف المواتية التي من شأنها أن تسهل عملية انتشار اقتصادات المعرفة في المجال الاقتصادي بصورة أفقية وفي مؤشرات تطوير رأس المال البشري وتحقيقه بصورة رأسية.

كريستيان كوتس أولريشسين هو زميل باحث في إل إس إي جلوبال جفرننس، ونائب مدير برنامج البحوث الكويتي حول التنمية والحوكمة والعولمة في دول الخليج. وأحدث كتابين صدرا له هما زعزعة الثقة: نهاية اليقين والانتقال إلى عصر ما بعد النفط في الخليج (٢٠١١)، والانتقال الخليجي: السياسة والاقتصاد والنظام العالمي (٢٠١١ تحرير مشترك مع ديفيد هيلد).

Kristian Coates Ulrichsen is a Research Fellow at LSE Global Governance, and Deputy Director of the Kuwait Research Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States. His most recent books are *Insecure Gulf: The End of Certainty and the Transition to the Post-Oil Era* (2011) and *The Transformation of the Gulf: Politics, Economics and the Global Order* (2011, co-edited with David Held).

6. مركزية الدولة مقابل الصيرفة الإسلامية المدفوعة بقوى السوق: مقارنة بين تجارب إيران وشبه الجزيرة العربية
رودني ويلسون

تضم منطقة الخليج أكبر المصارف الإسلامية على مستوى العالم من ناحية قيمة الأصول. ويأتي مصرف ميلي الإيراني في المرتبة الأولى بأصول تزيد قيمتها عن ٥٧ مليار دولار، بينما يحتل مصرف الراجحي السعودي المرتبة الثانية بأصول تزيد قيمتها عن ٤٥ مليار دولار. وبالرغم من ذلك، يعمل هذان المصرفان في نطاقين مختلفين تماماً. علماً بأن جميع المصارف الموجود في إيران إسلامية من حيث الشكل فقط، في حين تتنافس المصارف الإسلامية، في الجانب العربي من الخليج، مع المصارف التقليدية. ويهدف هذا الفصل إلى دراسة النهج المتناقضة التي اتخذتها إيران وجاراتها من دول الخليج في مجال الصيرفة الإسلامية. وسيتم تحليل العوامل التي حددت هذه النهج المختلفة، واستكشاف الآثار المترتبة عليها.

يوفر قياس الأصول أو الودائع بالمصارف الإسلامية مؤشراً تقديرياً للحجم النسبي، ولكن الأمر الأكثر أهمية هو نشر الأفكار وبناء التحالفات الدولية. ويمكن اعتبار نشر رسالة تتضمن مزايا التمويل الإسلامي في أرجاء العالم الإسلامي أحد جوانب "القوة الناعمة" على النقيض من التشدد الإسلامي، والذي يمكن القول بأنه نوع من "القوة الصلبة" الأقل جاذبية. ويختلف نهج العولمة الخارجي للمصرفيين الإسلاميين في دول مجلس التعاون الخليجي عن النهج الداخلي في إيران الذي يبدو أكثر قومية. وبوجه خاص، يختلف نموذج المصارف الإسلامية التنافسي الذي يحركه السوق في دول مجلس التعاون الخليجي اختلافاً كبيراً عن النموذج الإيراني التي تسيطر عليه الدولة، حيث تشارك فيه الحكومة بدور كبير للغاية. وفي النهاية، سيعتمد مستقبل الصيرفة الإسلامية في إيران على مدى مرونة الجمهورية الإسلامية، في حين أنه في دول مجلس التعاون الخليجي يمكن القول بأنها ظاهرة تتدرج من أسفل إلى أعلى حيث تلقى دعماً شعبياً على نطاق واسع لا يمكن للحكومات تجاهله بصرف النظر عن العوامل السياسية. وبعبارة أخرى، ينظر إلى الصيرفة الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي على أنها عمل تجاري بشكل رئيسي، في حين أنه في إيران كانت السياسات، ولا تزال، هي التي تحدد التطورات.

يشير مفهوم سيطرة الدولة إلى دور الدولة في الاقتصاد، وبصفة خاصة الدولة باعتبارها مهندس التحول الهيكلي. وبالنسبة للشرق الأوسط، فقد طبق هذا النظام في تركيا في عهد أتاتورك وفي مصر في عهد جمال عبد الناصر. وفيما يتعلق بإيران، فعلى الرغم من أن الشاه قد أقر الليبرالية الاقتصادية، إلا أن واقع الأمر أنها كانت دولة قوية صارت تتدخل بصورة أكبر في العديد من المجالات بعد الثورة الإسلامية التي صحبتها موجة من عمليات التأميم، بما في ذلك القطاع المصرفي. وينص دستور الجمهورية الإسلامية على ضرورة أن يضم القطاع العام جميع الصناعات الرئيسية والتجارة الخارجية، فضلا عن الخدمات المصرفية والتأمين. ولا تضم دساتير دول الخليج العربية أية نصوص مشابهة لذلك.

و علاوة على ذلك، أصبح الوضع في إيران أكثر تعقيداً، لاسيما وأنه قد تم زيادة حجم نشاط المؤسسات، التي يعتقد أنها، مؤسسات خيرية، وأصبحت مراكز هامة للقوة الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، استولت مؤسسة مستضعفان على مؤسسة بهلوي التي قامت بإدارة العديد من أصول الشاه وأسرته. وتعمل «البنياد» (المؤسسة) بصورة مستقلة عن الدولة، إلا أنها تتحكم في مساحات كبيرة من الأراضي والمشروعات الصناعية ولها شركات تابعة خاصة بها، مثل مصرف سينا أو شركة بنياد للتمويل والائتمان. وتعد هذه الشركات التابعة التي تعمل في مجال التمويل خارج الرقابة التنظيمية للبنك المركزي الإيراني وهي غير ملزمة بإنتاج بيانات مالية مراجعة، كما أنها لا تخضع لقانون الصيرفة الإسلامي الإيراني.

و على الرغم من أن الاقتصاد الإسلامي يُقدم في بعض الأحيان كبديل لرأسمالية السوق الحر والسياسات الاشتراكية المرتبطة بسيطرة الدولة وقرار الدولة بتوزيع الموارد، إلا أنه من الناحية العملية، يتخذ الإسلاميون الكثير من المواقف المتباينة بشأن دور الدولة. وقد كانت هناك العديد من المحاولات لطرح نظام واحد للاقتصاد الإسلامي، إلا أن الواقع يؤكد وجود العديد من الأفكار. وفي حالة إيران، تأثرت تلك المحاولات بالشخصيات والانتماءات، حيث إنه لما أصبح أكبر هاشمي رفسنجاني رئيساً عام ١٩٨٩، ظهر بعض التراجع في الدور الاقتصادي

الذي تلعبه الدولة، نظراً لأن الرجل كان مرتبطا بـ البازارين وبالتالي كان متعاطفا مع القطاع الخاص. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الصيرفة التقليدية لم تظهر مجدداً وأصبحت مصارف الدولة أكثر استقلالاً عن الحكومة، إلا أن السياسة المصرفية ما تزال مضطربة منذ تولي محمود أحمدي نجاد مقاليد الحكم في البلاد عام ٢٠٠٥. وقد كانت التوجيهات الخاصة بخفض تكاليف التمويل إلى مستوى أقل من معدل التضخم ببساطة بمثابة عبء جديد يضاف إلى الضغوط التضخمية والفقاعة السعرية في القطاع العقاري التي لم تكن بالتأكيد مفيدة للفقراء في المناطق الحضرية، الذين كانوا الداعم الأساسي للرئيس. ويبدو أن سيطرة الدولة تعود من جديد في إيران، ولكن دون وجود أي سياسة اقتصادية أو مالية متماسكة.

هذا و يتم تقييم القانون الإيراني بشأن الصيرفة الخالية من الفوائد، كما يتم تقييم الأسس الإسلامية للنظام المصرفي في إيران. وهناك محاولة أيضاً لتحديد مدى الضرر الذي ألحقته العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة بتنمية القطاع المصرفي الإسلامي في إيران. ومن الناحية العملية، ربما كانت هناك جوانب مفيدة لتلك العقوبات. فقد كان لصلات إيران مع اقتصاد الصين سريع النمو مزايا أكبر من أية علاقات ربما كانت تستطيع إقامتها مع الاقتصاد الأمريكي المتباطئ في حالة رفع العقوبات.

و لقد تم دراسة النظم القانونية والتنظيمية في دول الخليج العربية ومقارنتها بمثيلاتها في إيران. وكان لتنمية النظام المصرفي الإسلامي في دول الخليج العربية طبيعة خاصة إلى حد كبير مع عدم وجود تشريع شامل يحاول أسلمة المعاملات المالية كما هو الحال في إيران. ففي نطاق دول مجلس التعاون الخليجي، ينظر إلى خدمات الصيرفة الإسلامية كأحد الخيارات المتاحة للعملاء وتنافس المصارف التقليدية فيما يعرف عادة باسم النظام المالي المزدوج. ويفضل معظم السكان في دول مجلس التعاون الخليجي خدمات الصيرفة المتفقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية، إلا أنه ما يزال هناك الكثيرين ممن يجب إقناعهم بأن الصيرفة الإسلامية على النحو الذي تمارس به في الوقت الحالي توفر أفضل الحلول، ومن ثم يظل هؤلاء مطمئنين إلى التعامل مع البنوك التقليدية، لاسيما بالنسبة للخدمات التي لا توفرها المصارف الإسلامية. والحقيقة هي أن العديد من عملاء المصارف الإسلامية يمتلكون حسابات في المصارف التقليدية أيضاً، دون إحساس بتأنيب الضمير، بهدف الحصول على أفضل مزايا يتيحها النظامان معاً.

يبدو أن المؤسسات التي تتخذ من دول مجلس التعاون الخليجي مقراً لها أكثر نجاحاً في نشر رسالة التمويل الإسلامي من نظيراتها في إيران. ففي دول مجلس التعاون الخليجي، ينظر إلى التمويل الإسلامي على أنه فرصة للقيام بالأعمال التجارية بدلا من كونه نظاماً موجهاً سياسياً، والهدف المنشود هو الوصول به إلى السوق العالمي بدلا من الانغلاق على الداخل. و قد حظيت المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي بتغطية إعلامية كبيرة، كان معظمها إيجابياً، في الوقت الذي ركزت فيه الصحف، في الحالة الإيرانية، على الآثار الحالية أو المحتملة للعقوبات. ومجال الصيرفة الإسلامية هو نشاط غير ذي صلة بالطاقة تتمتع فيه دول مجلس التعاون الخليجي بأفضلية نسبية وتنافسية بدرجة كبيرة. ويبدو المستقبل واعداً، حيث تطورت الصلات مع الغرب وأجزاء أخرى من العالم الإسلامي. وفي المقابل، تبدو آفاق التمويل الإسلامي في إيران أكثر غموضاً، وسترتبط حتماً بالتطورات السياسية واستمرارية الثورة الإسلامية بصورتها الحالية، والتي تثير لدى الكثيرين علامات استفهام.

رودني ويلسون مدير برنامج التمويل الإسلامي في جامعة دورهام. ومن بين مؤلفاته: التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية (٢٠٠٤، بمشاركة عبد الله السلامة، ومونيكا مالك، وأحمد الراجحي) و الاقتصاد الإسلامي: تاريخ موجز (٢٠٠٦، بمشاركة أحمد الأشقر).

ومن بين المؤلفات التي قام بتحريرها: السياسة المالية الإسلامية (٢٠٠٤، بمشاركة هنري كليمنت)، و وجهات النظر الإسلامية حول نشوء الثروة (٢٠٠٥، بمشاركة منور إقبال).

Rodney Wilson is Director of the Islamic Finance Program at Durham University. His books include, *Economic Development of Saudi Arabia* (2004, with Abdullah Al-Salamah, Monica Malik, & Ahmed Al-Rajhi) and *Islamic Economics: A Short History* (2006, with Ahmed El Ashker). His edited works include, *The Politics of Islamic Finance* (2004, with Henry Clement) and *Islamic Perspectives on Wealth Creation* (2005, with Munawar Iqbal).

7. السكان ورأس المال البشري في منطقة الخليج
جواد صالحي أصفهاني

تمنح ثروة النفط والغاز التي تميز دول الخليج ديناميكيات السكان والقوى العاملة في المنطقة خصائص فريدة محددة. وقد ساعد التدفق الهائل للنقد الأجنبي إلى المنطقة في رفع مستوى المعيشة دون أن يقابله زيادة في الإنتاجية. وقد بلورت الفجوة بين الدخل والإنتاجية شكل التنمية السكانية وتنمية الموارد البشرية لدول الخليج في ناحيتين مهمتين، أولهما إرجاء التحول نحو خفض معدل المواليد الذي يصاحب زيادة الدخل عادة. ويرتبط هذا التحول بصورة عامة بزيادة الإنتاجية، وهو ما يزيد بدوره من التكلفة التي يتكبدها الآباء حيث يدفعهم ذلك إلى إعادة تخصيص أوقاتهم بعيداً عن تربية الطفل في أنشطة أخرى، بما في ذلك تعليم الأطفال. ولكن، في حالة دول الخليج ، يعود التحسن في مستويات المعيشة إلى رفع الدخول من الريع بدلا من الإنتاجية، مما ينشئ ظاهرة تحديث نمط الحياة دون حدوث تغيير في سلوك الإنجاب. وفي إيران، انخفض معدل الإنجاب في نهاية المطاف إلى مستويات الإحلال في تسعينيات القرن الماضي، في حين أنه في سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية لا يزال أعلى من ذلك بمقدار الضعف.

والطريقة الثانية التي أثرت بها الفجوة بين الدخل والإنتاجية في تطور الموارد البشرية في المنطقة هي التوسع في مجال التعليم. إذ تم توسيع نطاق توفير العمالة المحلية المتعلمة بشكل سريع وذلك بفضل التمويل من الدخل المكتسب عن الإيجار ونتيجة للحوافز المتوفرة عبر توسيع التوظيف الحكومي في الماضي. وقد فاق هذا التوفير للعمالة المحلية المتعلمة متطلبات أصحاب الأعمال الخاصة ونتج عنه الظاهرة غير المعتادة للاقتصاد المزدهر الذي يضم كميات كبيرة من الشباب المتعلم العاطل عن العمل. وتتفاقم هذه الظاهرة في دول مجلس التعاون الخليجي بسبب سياسة الاستجلاب الحر للعمالة الأجنبية كما إنها أثرت في توظيف المواطنين المحليين. وفي إيران، ازداد الأمر سوءاً بسبب الأعداد الكبيرة من الشباب الذين ولدوا في فترة ازدياد معدل المواليد في السنوات الأولى من الثورة، أي منذ ٢٥-٣٠ عاماً. والجدير بالذكر أن الشباب الذين ينتمون إلى الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٩ سنة يشكلون أكثر من ثلث الكثافة السكانية الإجمالية في إيران، وهي نسبة قياسية على مستوى العالم.

وتقدم التطورات الأخيرة في مؤلفات النمو الاقتصادي إطاراً مفيداً لفهم خصائص تطورات الموارد البشرية في المنطقة، وقد بدأت هذه المؤلفات من خلال بيكر ومورفي وتامورا (١٩٩٠) وتطورت بعد ذلك من خلال لوكاس (٢٠٠٢). وتركز هذه النظريات على دور الصدمات التكنولوجية التي زادت من الدور الذي يلعبه رأس المال البشري في التحول التاريخي لأوروبا الغربية والمعروف بالثورة الصناعية، وكذلك التحول الذي شهدته دول شرق آسيا بعد ذلك. وقد زادت هذه الصدمات من إنتاجية الأفراد وعملت على تشجيع العائلات على استثمار المزيد من الأموال في تعليم أولادها وتشجيع الأسر على تقليل عدد أفرادها بشكل تلقائي.

وعلى عكس النمو الاقتصادي المنبعث من هذه الأنواع من التحسينات التكنولوجية، يقوم النمو الاقتصادي السريع لدول مجلس التعاون الخليجي على صادرات النفط المتزايدة والتي لا تؤثر مباشرة في العائدات على رأس المال البشري، بل تزيد من تكلفة العمالة. ونتيجة لذلك، أصبحت حوافز التقليل من الإنجاب أكثر ضعفا، مما عمل على إلغاء التحول في معدل الإنجاب والسماح بازدياد التعداد السكاني لهذه الدول بشكل سريع بعد ازدياد الدخل ليصل إلى دخل الأفراد في الدول الصناعية. والأكثر من ذلك، ينشأ بسهولة تضارب بين المهارات التي يتم تدريسها في التعليم الرسمي وما تطلبه المؤسسات من أجل إنتاجها وذلك لأن الحوافز الدافعة على الاستثمار في الدول الغنية بالنفط تنشأ من امتلاك أرباح النفط أكثر من الطلب المتزايد على المهارات من جانب الشركات الخاصة.

و مع توفر قدر كبير من العمالة في الدول المجاورة، خاصة في جنوب آسيا، لا تتوفر للشركات أسباب توظيف العمالة المحلية المتعلمة ذات الأجور الأعلى. وأثناء الطفرة النفطية في السبعينات من القرن العشرين، عمل استجلاب العمالة الأجنبية على زيادة معدل النمو للقوة العاملة في مجلس التعاون الخليجي لمعدلات تاريخية غير مسبوقة تتراوح ما بين ٧٪ إلى ١٠٪ سنوياً. وبين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٥، ازدادت نسبة العمال الأجانب في القوة العاملة من ٣٩٪ إلى ٦٧٪ (وفقاً لإحصاءات البنك الدولي، ٢٠٠٤) وقد شهدت

الطفرة النفطية زيادات في القوة العاملة بأحجام متساوية. ففي قطر والإمارات العربية المتحدة، تخطى حجم القوة العاملة الأجنبية نسبة ٨٪. والجدير بالذكر أن سياسة الحصول السهل على العمالة الأجنبية والحد الأدنى المقبول من أجور العمال المحليين في مجلس التعاون الخليجي عملت على إيجاد أعداد كبيرة من الشباب المتعلم العاطل عن العمل. وفي إيران؛ حيث يصعب الحصول على هذه العمالة، أدى الطلب الثابت على العمالة المقترن بسوق العمالة غير المرن الذي يفضل توظيف العمال الأكبر سناً إلى حدوث نفس الظاهرة.

أحد ما تتصف به القوة العاملة في دول الخليج أيضاً هو الانخفاض الكبير في معدل مشاركة السيدات على الرغم من أن السيدات في هذه المنطقة أكثر تعلماً من الرجال. ويمكن تفسير هذه الظاهرة في عمان والمملكة العربية السعودية—حيث ما زالت معدلات الإنجاب مرتفعة—بالحاجة الملحة لضرورة تواجد النساء في المنزل. إلا أنه في إيران وقطر والإمارات العربية المتحدة—حيث انخفض معدل الإنجاب ليصل إلى نسبة الإحلال—يكمن تفسير هذه الظاهرة في ضوء الأسباب التي تدفع النساء للحصول على التعليم؛ ففي الأغلب تكون هذه الأسباب هي الزواج أو الحصول على مكانة اجتماعية وليس مجرد الحاجة إلى العمل. وكما هو الحال بالنسبة إلى الرجال، عمل ارتفاع معدل الإيجارات على زيادة الحد الأدنى من أجور السيدات، مما صعّب عليهم منافسة العمالة الأجنبية في سوق التوظيف في القطاع الخاص.

ويكمن التحدي الذي تواجهه السياسة في دول الخليج الغنية بالنفط في زيادة إنتاجية المنطقة من المواطنين المتعلمين من الجنسين لتصل إلى المستويات التي يمكنهم من خلالها المنافسة عالمياً بغض النظر عن الحد الأدنى المقبول من الأجور. ويتوقف النجاح في المنافسة العالمية بشكل متزايد على جودة الموارد البشرية للأمم أكثر من رأس المال السلعي. وتعتبر الاستراتيجية الحالية للتطور الاقتصادي في المنطقة التي تتميز بالاعتماد على ثروتها من النفط والغاز لتسهيل تراكم رأس المال المادي عن طريق الاستجلاب السهل للعمال المهرة استراتيجية جيدة لتراكم رأس المال السلعي، لكنها ليست كذلك لتراكم رأس المال البشري المنتج. ويستلزم حل هذه المشكلة تحويل قدر كبير من الثروة النفطية من تراكم رأس المال السلعي إلى رأس المال البشري، إلا أن الحكومات لديها الوقت الكافي للترويج للاستثمار في رأس المال السلعي والتعليم الرسمي أكثر من تشجيع الأفراد والعائلات على اكتساب مهارات إنتاجية ذات مستوى عالمي. وتسير الاستراتيجية الحالية لبناء «الاقتصاد المبني على المعرفة» في الاتجاه الصحيح، إلا أن شكلها الحالي يفشل في تحقيق أهدافها المرجوة لأنها تفشل في حل مشكلة الحوافز التي ترجح التعليم الرسمي على اكتساب المهارات.

جواد صالحي أصفهاني أستاذ العلوم الاقتصادية بجامعة فيرجينيا التقنية. تنشر مقالاته عدد من الصحف، من بينها المجلة الاقتصادية، و التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافي، و مجلة اقتصاديات التنمية، و مجلة التفاوت الاقتصادي، والمجلة الدولية للدراسات شرق الأوسطية والدراسات الإيرانيةة، و مجلة تطوير الشرق الأوسط. كما قام بتحرير العمل ورأس المال البشري في الشرق الأوسط: دراسات الأسواق وسلوك القطاع العائلي (٢٠٠١)، وشارك في تحرير الإنتاج ونشر الاقتصاد السياسي للخيار العام (٢٠٠٤).

Djavad Salehi-Isfahani is Professor of Economics at Virginia Technical University. His articles have appeared in, among others, *Economic Journal, Economic Development and Cultural Change, Journal of Development Economics, Journal of Economic Inequality, International Journal of Middle East Studies, and Iranian Studies,* and *Middle East Development Journal*. He has also edited *Labor and Human Capital in the Middle East: Studies of Markets and Household Behavior* (2001), and co-edited *The Production and Diffusion of Public Choice Political Economy* (2004).

8. الاتحاد النقدي الخليجي
ألكسيس أنطونيادس

كان من المقرر إطلاق الاتحاد النقدي لمنطقة الخليج (GMU) لدول مجلس التعاون الخليجي في يناير من عام ٢٠١٠. وفي حالة نجاح هذه البلدان، فمن المقرر أن يصبح الاتحاد النقدي لمنطقة الخليج (GMU) أكبر اتحاد نقدي خارج أوروبا باقتصاد يتساوى مع الاقتصاد الألماني ومساحة تصل إلى ما يقرب من نصف مساحة منطقة اليورو.

إلا أن الخطوة التي قد تتخذها الدول الخليجية الست الغنية بالبترول لاعتماد عملة واحدة قد تمثل آخر أجزاء الاتفاق الاقتصادي الموحد وأبعدها نطاقاً، ذلك الاتفاق الذي تم التوقيع عليه من قِبل دول مجلس التعاون الخليجي قبل ثلاثين عاماً. كما أنه سيكون حدثاً فريداً من نوعه. فدول مجلس التعاون الخليجي توفر ٤٥٪ من احتياطيات العالم المؤكدة من النفط و ١٧٪ من الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي. ويتوقف استقرار الاقتصاد العالمي على قدرة تلك الدول على الحفاظ على التوفير السلس للنفط بسعر معقول. وفي نفس الوقت يمكن لأي قرار بالتخلي عن الارتباط بالدولار الأمريكي أن يعمل على تفاقم الاختلالات العالمية بالتأثير سلباً على قيمة الدولار.

وأثناء كتابة هذه المقالة، من الواضح أن إطلاق الاتحاد النقدي لمنطقة الخليج (GMU) قد تم تأجيله. ومن بين العوامل التي أدت إلى هذا التأجيل تأثير الأزمة المالية العالمية والتقدم البطيء للدول الأعضاء في الوفاء بمعيار الانضمام ومواءمة اقتصاداتها والقرار الذي اتخذته كل من عمان والإمارات العربية المتحدة بالانسحاب من المفاوضات في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩. ولا يزال تأسيس الاتحاد—مع التأخير—من عدمه أمراً غير واضح. ومن غير الواضح أيضا عما إذا كانت دول الخليج أقرب الآن من تأسيس الاتحاد النقدي لمنطقة الخليج GMU أكثر من السنوات الخمس الماضية أم لا. وأظن أنه ليس أقرب من ذي قبل.

تجدر الإشارة إلى أن قرار تأسيس الاتحاد النقدي لمنطقة الخليج قراراً سياسياً يدفعه هدف واحد: ألا وهو المحافظة على الاستقرار وتعزيزه في منطقة الخليج من خلال الوحدة. فمن خلال تأسيس تناسق سياسي أكبر، يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي كوحدة واحدة، زيادة قوة المساومة والتغلب على التهديدات الخارجية خاصة من إيران والعراق. والأكثر من ذلك، سيجعل الانتقال إلى العملة الواحدة توقع الابتعاد عن الدولار الأميركي أكثر واقعية و يعطي هذه الدول المزيد من النفوذ على طاولة المفاوضات.

ونظراً لأن الدافع وراء الاتحاد النقدي لمنطقة الخليج GMU هو الاعتبارات السياسية، يجب أن ندرك أن قرار تأجيل إطلاق هذا الاتحاد أو حتى إلغاؤه لن يعتمد على المزايا أو العيوب الاقتصادية. وسيعكس ذلك البيئة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي والنوايا السياسية للحكام.

وتتمثل التكلفة السياسية الرئيسية للاتحاد النقدي لمنطقة الخليج GMU إذا نجح إطلاقه، في التخلي عن استقلالية السياسة على المستوى الوطني. ويتوقف حجم التكلفة التي تتحملها الدول الأعضاء على قدرتها على الحفاظ على الوحدة القومية وتجنب الصراعات الداخلية مع مواصلة سياسة عامة خارجية على مستوى الدول المشاركة في الوحدة. و في عام ٢٠٠٣، لم تقدم المملكة العربية السعودية الدعم الواضح للولايات المتحدة في حربها على العراق لكي تحافظ على الوحدة القومية، بينما أيدت دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى جهود الولايات المتحدة. وفي حالة تطبيق الاتحاد النقدي لمنطقة الخليج، كان سيصعب على المملكة العربية السعودية أن تحيد عن إجماع باقي الدول؛ فمن شأن هذا الإجراء إفساد مصداقية الاتحاد. وفي نفس الوقت، كان من الممكن أن تواجه المملكة العربية السعودية خطر الصراعات الداخلية، حيث يستشهد العديد من السعوديين بالصراع الداخلي على أنه سبب زوال الدولة السعودية الأولى والثانية في القرن التاسع عشر، وهو أمر لا يرغبون في تكراره.

كما يعتمد حجم التكلفة السياسية المصاحبة للتنازل عن الاستقلالية في مجال السياسات على المستوى الوطني على ما إذا كانت القرارات تتخذ بالإجماع في بيئة ديمقراطية أم تفرضها المملكة العربية السعودية. ولا يعني ذلك عدم ضرورة تمتع السعوديين بقوة تصويت أكبر. ففي النهاية، تمثل المملكة العربية السعودية ٧٠٪ من سكان دول مجلس التعاون الخليجي و ٨٨٪ من إجمالي مساحة

هذه الدول. ومع ذلك يتحتم على صناع القرار ضمان أن يتم أخذ وجهات النظر الخاصة بجميع الدول الأعضاء في الاعتبار، وأن هذه السياسات من شأنها تعزيز مصالح الاتحاد النقدي الخليجي ورفاهيته ككل، وليست مصالح دول بعينها. ولم يكن توقيت قرار انفصال دولة الإمارات العربية المتحدة عن الاتحاد النقدي الخليجي عشوائيا، حيث جاء هذا القرار بعد الإعلان عن أن مقر البنك المركزي للمنطقة سيكون في الرياض وليس أبوظبي.

و بالعودة إلى اقتصادات المنطقة الآن، سيكون للاتحاد النقدي الخليجي تأثيرا إيجابيا ولكن محدودا على المدى القريب. فالتخلص من العملات المحلية لصالح توحيد العملة يؤدي إلى خفض تكاليف المعاملات، ويحد من المخاطر المتعلقة بسعر الصرف الاسمي، ويزيد من حجم التجارة فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الخليجي. ولكن ما حجم هذه الزيادة في المعاملات التجارية؟ ليس كبيرا. وفي حالة الاتحاد النقدي الأوروبي، زادت المعاملات التجارية الثنائية داخل الاتحاد بنسبة تراوحت من ٥ إلى ١٥٪، ولكن لا يعود الفضل في هذه الزيادة ككل إلى دول الاتحاد النقدي الأوروبي فقط. أما في حالة الاتحاد النقدي الخليجي، ستكون الزيادة في حجم المعاملات التجارية أقل نظرا لأن التجارة الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجي أقل من تلك التي بين دول الاتحاد النقدي الأوروبي.

و على الجانب المشرق، لا يعد أهم عيبين للاتحادات النقدية — وهما فقدان الاستقلالية النقدية والقدرة على استخدام أسعار الصرف كعامل تثبيت تلقائي— من الأمور الكبيرة التي تدعو للقلق بالنسبة لدول الاتحاد النقدي الخليجي. فلقد استطاعت الدول الاستغناء عن الاستقلالية المالية والقدرة على استخدام أسعار الصرف كعوامل تثبيت تلقائية عندما ربطت عملاتها بالدولار الأمريكي. إلا أن الكويت استثنت نفسها من هذا الأمر، حيث اختارت فصل عملتها عن الدولار في مايو ٢٠٠٧، وهي الآن تربط الدينار الكويتي بسلة العملات، وذلك على الرغم من الاعتقاد السائد بأن الدولار الأمريكي هو العملة المسيطرة على سلة العملات. ونتيجة لذلك، لا تتذبذب العملة الكويتية كثيرا مع تذبذب الدولار الأمريكي. وفي الواقع، يمكن أن يساعد توجه هذه الدول نحو توحيد عملتها في النهاية على استعادة الاستقلالية النقدية والسيطرة على عملاتها.

و وفقا لتقديري الخاص، لن تكون أكبر المكاسب التي ستعود على دول الاتحاد النقدي الخليجي على المستوى السياسي أو الاقتصادي، وإنما على المستوى المؤسسي. حيث يتطلب أي اتحاد نقدي ناجح تحقيق الانضباط، والشفافية، والمساءلة، والاستقلالية المؤسسية، وقدرات تحليلية متطورة للغاية، والتنسيق، والتواصل. كما يتطلب أيضاً أن تقوم كل دولة بتوسيع قدراتها البحثية وتحسين ما تنتجه من بيانات من حيث الكم والكيف.

و بالتالي، ليس من الأهمية بمكان أن يتم إنشاء الاتحاد النقدي الخليجي أو حتى توقيت هذا الإنشاء. ولكن الأكثر أهمية هو ما إذا كانت هذه الدول تعمل على الوفاء بالمتطلبات الفنية المذكورة آنفا أم لا أثناء مسيرتها للتحول. فإذا تمكنت هذه الدول من تحقيق هذا بنجاح، ستتحسن جودة مؤسساتها بشكل كبير، وستتمكن المؤسسات الأكثر قوة بدورها من تحقيق نمو طويل المدى، وقدر أكبر من الازدهار، واستقرار أقوى في وجود الاتحاد النقدي الخليجي أو في عدم وجوده.

ألكسيس أنطونيادس أنطونيادس هو أستاذ مساعد زائر في التمويل الدولي بكلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر. وقد قام أنطونيادس بأول دراسة مصغرة له، والتي مولها الصندوق الوطني القطري للبحوث بمنحة تبلغ ١٠٥٠٠٠٠ دولار، حول اقتصادات دول

الخليج والتي اعتمدت على البيانات الأسعار المأخوذة من خلال منافذ البيع بالتجزئة. كما أنه يعمل أيضا ككبير مستشاري الصندوق الوطني القطري للبحوث الخاص بمكتب ولي العهد القطري.

Alexis Antoniades is Visiting Assistant Professor of International Finance at the Georgetown University School of Foreign Service in Qatar. Funded by a $1,050,000 grant from the Qatar National Research Fund, Antoniades has undertaken the first micro-study of the Gulf economies that is based on scanner level price data. He also serves as a Senior Advisor to the Qatar National Research Fund at the Office of the Heir Apparent in Qatar.

9. نموذج دبي: التنويع والتباطؤ
كريستوفر ديفيدسون

منذ عام ٢٠٠٨، تجاوز نموذج التنمية الاقتصادية الذي وظفته إمارة دبي، التي هي ثاني أغنى الإمارات في دولة الإمارات العربية المتحدة وأكثرها وأقدمها تمتعا بالاستقلالية، مجرد كونه مثالا يحتذى به لتنوع ما بعد الاقتصاد النفطي بالنسبة للمنطقة ليصبح إنذارا بمخاطر الاعتماد الزائد على الاستثمار الأجنبي والنمو القائم على الائتمان. ولقد قامت كبرى الجرائد العالمية بنشر عشرات المقالات —تتسم بدرجات مختلفة من الدقة—تتناول الانهيار المتوقع لدبي بالتفصيل.

يقدم هذا الفصل محتوى أكبر ومنظوراً أوسع لما جاء في هذه المقالات، قائلا بأن أزمة دبي الاقتصادية الحالية ليست بفعل أزمة الائتمان العالمية فقط، وإنما هي نتيجة مباشرة للقطاعات الاقتصادية الحديثة التي أُدخلت في التسعينيات، وسرعة تطور هذه القطاعات في العقد الأخير من القرن المنصرم، بالإضافة إلى الديون المتكبدة أثناء هذه العملية.

و لهذا الغرض، يقدم هذا الفصل نظرة عامة على «نموذج دبي»، موضحا الدوافع والأسباب المنطقية وراء استراتيجيات التنوع المختلفة التي تبنتها المؤسسات العامة التابعة لحكومة دبي - الحكومة الموجهة نحو الأعمال التجارية والاقتصادية بقيادة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، الحاكم الشرعي لدبي. ويركز هذا الفصل بالأخص على حاجة دبي المنظمة لتخفيض اعتمادها على صادرات النفط والغاز ودورها الرائد كبوابة حرة، ثم ما قامت به من بناء لبنيتها التحتية التجارية المتقدمة وقطاعاتها الصناعية والزراعية. ثم سيتم التطرق إلى ما قامت به الإمارة من إنشاء منظومة تصدير عملاقة واستثمارات «المناطق الحرة» لاستضافة الشركات الأجنبية، إلى جانب تأسيسها لمجالي السياحة الترفيهية والعقارات وما تتطلبه هذه القطاعات من تحرر اقتصادي. وبعدها تتم دراسة أثر أزمة الائتمان العالمية على دبي، وبالأخص عدم قدرة الإمارة على إعادة خدمة ديونها واعتمادها على ما تقدمه لها أبوظبي، جارتها في الإمارات العربية المتحدة، من صفقات لإنقاذها. وأخيرا، يطرح الفصل تساؤلا حول مدى الاستقلالية التي قد تتمتع بها مؤسسات دبي العامة في سيطرتها على اقتصادها في ظل مثل هذه المساعدات الكبيرة التي تتلقاها من أبوظبي الغنية بالنفط.

و بدون وجود كميات كبيرة من احتياطيات النفط والغاز، كان لا بد وأن تركز التنمية الاقتصادية في دبي على إنتاج المنتجات الأكثر إلحاحاً من صادرات النفط والاستثمارات القائمة على النفط أكثر من تركيزها في أبوظبي. وعلى الرغم من نمو قطاع الصناعة التحويلية في دبي في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، إلا أن معظم الأنشطة تركزت في نطاق صغير جداً. وقد انصب معظم التركيز على تعزيز دور الإمارة التاريخي كمركز للتجارة على المستوى الإقليمي عن طريق بناء بنية تحتية للنقل والاتصالات. ومنذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، بدأت دبي أيضا في السعي نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، وكانت البداية بإنشاء مناطق صناعية بنظام «المناطق الحرة» تسمح للشركات الأجنبية بنقل مقراتها في دبي والاستمتاع بملكية شركتها بنسبة ١٠٠٪ دون الحاجة إلى شريك تجاري محلي. ومنذ ذلك الحين، تم فتح العديد من المناطق الحرة الأخرى، بما فيها «القرى» الكاملة لمقرات فروع للجامعات الأجنبية والمستشفيات الصحية، إلى جانب مركز مالي دولي.

وبالتوازي مع استراتيجية المناطق الحرة، التزمت دبي أيضاً ببناء صناعة السياحة الدولية المتميزة. وبحلول عام ٢٠٠٨، ومع بناء مئات الفنادق، كانت الإمارة تستضيف أكثر من ٦ ملايين سائح سنوياً. وكان من المتوقع أن يقفز عدد السياح إلى عشرة ملايين سائحاً أو أكثر بحلول عام ٢٠١٢، مدعوما بشركة طيران ناجحة، واثنين من مهرجانات التسوق السنوية، وأكثر من أربعين مركزاً للتسوق، ومجموعة متنوعة من الفعاليات الرياضية والموسيقية الدولية. ولجذب الاستثمارات من الأفراد الأثرياء، بدأ العمل في القطاع العقاري في أواخر التسعينيات من القرن الماضي. على الرغم من أن هذا الأمر كان مثيراً للجدل، نظراً لأنه يخالف قانون دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن حق الأجانب في الملكية في ذلك الوقت، تغلبت دبي على هذا التعقيد عن طريق السماح المبدئي للأجانب بشراء إجارات متجددة، ثم أعقب ذلك في عام ٢٠٠٦ السماح لهم بالملكية الكاملة. وبحلول صيف عام ٢٠٠٨، نجحت دبي في تنويع اقتصادها، حيث بلغت نسبة القطاعات غير النفطية أكثر من ٩٥ ٪ من إجمالي الناتج المحلي.

وبالرغم من ذلك، ومع دخول أزمة الائتمان العالمية عامها الثاني، كان اقتصاد دبي يمر بصعوبات بالفعل، حيث بدأ اهتمام المستثمرين الأجانب بالقطاع العقاري يقل بصورة كبيرة، كما بدأت معدلات إشغال الفنادق في التناقص نظراً لتحول السائحين إلى أماكن أخرى أقل تكلفة. والأمر الأكثر خطورة أن مصارف دبي ومؤسسات إقراض الرهن العقاري كانت تحاول بصعوبة العثور على الائتمان في السوق الدولية، كما اكتشف أن الشركات التي تدعمها الدولة تراكمت عليها ديون بقيمة أكثر من ٨٠ مليار دولار، استحق معظمها في مقابل إعادة الخدمات على مدى السنوات القليلة القادمة. وبحلول شهر فبراير عام ٢٠٠٩، كانت دبي مفلسة بصورة فعالة حيث كانت تسعى جاهدة لخدمة تجديد الدين الرئيسي الأول لعام ٢٠٠٩. ومنذ ذلك الحين، لم يكن لدى الإمارة خياراً إلا أن تسعى للحصول على مساعدة كبيرة من إمارة أبوظبي. والآن، ليس من الواضح ما ستكون الانعكاسات الاقتصادية والسياسية الكاملة على وضع دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أن هناك بالفعل دلائل تشير إلى أن أبوظبي تسعى لتأكيد ريادتها داخل الاتحاد، ولو بصورة ضمنية على الأقل.

كريستوفر ديفيدسون محاضر في سياسات الشرق الأوسط بجامعة دورهام. وقد قام بتأليف: الخليج الفارسي والمحيط الهادئ الآسيوي: من الخمول إلى التبادل النفعي (٢٠١٠)، وأبوظبي: النفط وما بعده (٢٠١٠)، و دبي: ضعف النجاح (٢٠٠٨). ومن بين الكتب التي قام بتحريرها: التعليم العالي في الخليج: تشكيل الاقتصاديات والسياسة والثقافة (٢٠٠٨)، والنفوذ والسياسة في ممالك الخليج (٢٠١١).

Christopher Davidson is a reader in Middle East politics at Durham University. He is the author of *Persian Gulf and Pacific Asia: From Indifference to Interdependence* (2010); *Abu Dhabi: Oil and Beyond* (2010); and *Dubai: The Vulnerability of Success* (2008). His edited volumes include, *Higher Education in the Gulf States: Building Economies, Politics, and Culture* (2008) and *Power and Politics in the Gulf Monarchies* (2011).

10. جيد أم سيئ أم كلاهما؟ تأثير النفط على الاقتصاد السياسي للسعودية
ستيفن هيرتوغ

بالرغم من التنويع الاقتصادي الكبير في دول مجلس التعاون الخليجي، لا يبدو أن الآراء التي تتفق على أن النفط سيئ التأثير على التنمية تقوم على أساس صلب—على الأقل بالنسبة للبلاد التي يعود عليها النفط بريع كبير مثل ممالك النفط في الخليج. ولكن لا يوجد نموذج فكري جديد ليحل محل فكرة «لعنة النفط». ويعرض هذا التقرير، استنادا إلى دراسة حالة النموذج السعودي، حقيقة أنه من الصعب إجراء تقييم منهجي لتأثير النفط على التنمية طالما: ١) أن مقياس تحديد ما إذا كان التأثير جيدا أم سيئا غير محدد بشكل واضح، مع أخذ المناسب من الأسباب غير الواقعية في الاعتبار، و ٢) وأن نتائج التنمية ليست مقسمة على أساس قطاعي أو مؤسسي.

لقد كثر الحديث عن أن المملكة العربية السعودية قد حققت بشكل واضح نتائج إنمائية مبهرة وفقاً لمؤشرات النضج الاقتصادي والمؤسسي العديدة مقارنة بالوضع في حالة عدم وجود نفط. ولا ينبغي أن نشوش بحقيقة أن المملكة العربية السعودية تسجل أرقاماً أسوأ من الدول غير النفطية التي لديها نسبة مماثلة من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. إنّ المجموعة القياسية الأكثر تشابهاً هي البلدان النامية، والتي كان من الممكن أن تكون المملكة أفقرها إذا لم يتم العثور على النفط فيها منذ ثمانية عقود مضت. ووفقا لمعظم المؤشرات، تعد المملكة العربية السعودية أفضل من معظم أعضاء هذه المجموعة.

ثانياً، تختلف نتائج المؤسسات والتنمية في المملكة اختلافاً جذرياً حسب الجزء الذي يتم تناوله من البنية. و على الرغم من أنه في بعض الحالات، تظهر مساوئ النفط التي تطرحها الفكرة النمطية الخاصة «بلعنة النفط» بشكل واضح، فقد حققت مؤسسات أخرى مستويات عالية من الكفاءة بفضل دخل النفط المتاح والمستخدم بشكل واسع. ولا يقوم تحليل إجمالي النتائج على المستوى المحلي بإظهار قدر ما يخفيه من حقائق حول تأثير النفط على التنمية. ويعمل دخل النفط بشكل كبير على توسيع قائمة الخيارات المؤسسية، على الأقل بالنسبة للدول ذات الاستقلال الإداري. فهو يسمح بالتوسع في المؤسسات الموروثة والرعاية الشاملة في نفس الوقت الذي يساعد فيه على تمكين الدول من خلق كفاءات مؤسسية متمكنة ومصانة سياسياً.

وإضافة إلى ما قدمه سابقاً حول الاقتصاد السياسي السعودي، يبحث هذا التقرير بإيجاز سير العمل الداخلي في كل نوع من أنواع هذه المؤسسات، ويعلق على التطورات الأخيرة في جميعها، مع التركيز بشكل خاص على مؤسسات التوزيع الشامل وعلى المسار المتوقع لها على المدى الطويل. فعلى الرغم من أن بناء دولة متنوعة المكونات يشكل وسيلة مناسبة للسماح بالبناء المؤسسي في إطار اقتصاد غير متطور ونظام سياسي لا يتمتع بالاستقلالية، فمن المحتمل أن يصبح العبء المالي طويل المدى الذي تفرضه أجهزة الدولة المتعددة والمفككة لا يمكن تحمله. وتناقش هذه الورقة البحثية حدود نموذج «منظومات الكفاءات» مقابل هذه الخلفية، بالإضافة إلى التبعيات الواضحة التي تزيد من صعوبة التحول من نموذج تنمية المنطقة إلى نموذج أكثر إبداعاً، ونمواً، وقدرة على توليد القيمة.

و يقدم القسم الأخير من الورقة البحثية رؤية المملكة العربية السعودية من خلال مقارنتها بما حولها من دول المنطقة، كما يناقش المدى الذي استطاعت أن تصل إليه في قيامها بوظيفة «الدولة التنموية» مقارنة بجميع توقعاتنا: تلك «الدولة التنموية» تعرف من خلال الجمع بين تدخل الدولة بعمق في التوجه المؤيد للرأسمالية، وفعالية الدولة في القيام بشكل رسمي أو غير رسمي بتوجيه الأعمال التجارية وقيام القطاع العام بدور هام، وبيروقراطية النظريات الاقتصادية والاجتماعية في الأجهزة القيادية الهامة، والتوجه نحو التصدير، وإدخال المجال الصناعي بسرعة وبنجاح. ومع ذلك، فالدولة السعودية، على خلاف الدول التنموية في شرق آسيا، تجمع بين هذه السمات، بالإضافة إلى وجود مؤسسات ضخمة ومنفقة وترتيبات شاملة للتوزيع. وستكون هذه الترتيبات أمراً غير وارد في حالة الدولة التنموية التي تستمد مواردها من خلال عمليات استخراج الموارد المحلية، والتي يجب أن تتخذ قرارات صعبة بشأن الأولويات المالية أثناء عملية بناء الدولة. وفيما يتعلق بمدى توافر الموارد الخارجية، فلا تتضمن التنمية في المملكة العربية السعودية

الجزء الأكبر من السكان، الأمر الذي كان له تأثير عميق على التنمية في شرق آسيا من خلال «الادخارات الإجبارية» أو على الأقل الجهود الكبيرة غير المسبوقة في العمل الصناعي.

ولا تعد المملكة العربية السعودية النظام الوحيد المجزأ في دول مجلس التعاون الخليجي: فأجهزة الدولة في البحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر أيضا تتسم بالتعدد والتفكك، بالإضافة إلى أجهزتها الإدارية التي غالبا ما تكون ذات جودة متنوعة بشكل كبير، والتي تم إنشاؤها سريعا وبنمط تنازلي من خلال تخصيص ريع النفط وفقا لما تراه نخبة مستقلة تماما. وقد استخدم النفط لأغراض مختلفة تماما، مما يعمل على زيادة عدم التجانس في الدولة بدلاً من إنتاج أثر موحد على مؤسساتها. وفي الإمارات العربية المتحدة وقطر، تتواجد المؤسسات الملكية والعاملين تحت رعايتها الشاملة جنباً إلى جنب مع المنظومات التكنوقراطية التي تتسم بالتميز. وفي البحرين، تم إنشاء حكومة كاملة موازية ذات هيكل «غير بيروقراطي» خلال العقد الماضي من أجل تجنب التعامل مع أجهزة الدولة المعتادة بطيئة الإنجاز والتي لا تتسم بالشفافية.

ولكن نظراً لحجم سكانها، فمن المرجح أن تكون المملكة العربية السعودية هي الدولة الخليجية التي ستواجه اختباراً هو الأصعب في العقود المقبلة، فلا يمكن لدولة يبلغ تعدادها السكاني ٣٠ مليون نسمة أن تدار إلى الأبد من خلال هياكل مفككة. وقد يتطلب التغلب على تفكك النظام إصلاحات غير هينة على المستوى البيروقراطي ومستوى سوق العمل، والتي قد تبدو القيادة غير راغبة في القيام بها في الوقت الراهن—والتي قد تصبح أكثر صعوبة في السياق الإقليمي الحالي الذي يتسم بالاضطراب.

ستيفن هيرتوغ هو محاضر في السياسات المقارنة بكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. وقد تم نشر مقالات له في جرائد، مثل السياسة العالمية، ومجلة الاقتصاد السياسي الدولي، والدراسات المقارنة في المجتمع والتاريخ، والمجلة الدولية للدراسات شرق الأوسطية. كما ألف كتاباً بعنوان الأمراء والسماسرة والبيروقراطيون: النفط والدولة في المملكة العربية السعودية (٢٠١٠).

Steffen Hertog is a lecturer in comparative politics at the London School of Economics and Political Science. He has published in journals such as *World Politics*, *Review of International Political Economy*, *Comparative Studies in Society and History* and *International Journal of Middle East Studies*. He is the author of *Princes, Brokers and Bureaucrats: Oil and State in Saudi Arabia* (2010).

11. الاقتصاد السياسي للريعية في إيران
مسعود كارشيناس وزيبا موشافير

قد تناولنا بالبحث في هذه الدراسة تطور النظام الريعي في إيران من خلال التركيز على التفاعلات بين عائدات النفط وتنمية الدولة من منظور تاريخي. ويستند تحليلنا إلى الرأي القائل بأن مفهوم الدولة الريعية بعبارات عامة ومجردة لا يكفي لإيضاح العمليات والنتائج المعقدة في تطوير الاقتصادات النفطية مثل إيران. وكما ذكرنا، فهذه التطورات تختص إلى حدٍ كبير بسياق معين وتعتمد على المسار الموضوع. ومع ذلك، يبرز أيضاً دور عائدات النفط، عند النظر إليه في سياق ديناميكي، في تكوين هياكل الدولة ونتائج تدخلاتها. ويتم تحليل هذه التفاعلات المعقدة من خلال تسليط الضوء على طبيعة الدولة الريعية وتطورها خلال مختلف المراحل في عصرين مختلفين، وهما الحقبة البهلوية ودولة ما بعد الثورة الإسلامية.

خلال المرحلة الأولى من فترة حكم بهلوي، وتحديداً فترة ما بين الحربين، كانت عائدات النفط منخفضة نسبياً ولم يكن الاقتصاد متقدماً بشكل كافٍ بحيث يكون له تأثير مباشر على التنمية الاقتصادية. وبالرغم من ذلك، كان لعائدات النفط دور حاسم الأهمية حيث أنها سهلت عمليةً بناء دولة حديثة وإنشاء مؤسسات حكومية مركزية. وكان هذا في حد ذاته شرطاً أساسياً لتحقيق تنمية اقتصادية حديثة ولتحسين القوة التفاوضية في مقابل شركات النفط وارتفاع عائدات النفط في الفترات التالية.

و يرتبط أحد الجوانب المهمة في تطوير نظام الدولة الحديثة بالقطاع النفطي ذاته وعلاقته بعمليات إعداد الموازنة الخاصة بالدولة. وقد أدى تحديث الدولة خلال عقد العشرينيات من القرن الماضي إلى وجود عمليات رسمية أكثر شفافية خاصة بإعداد الموازنات وإلى فصل موازنة الحكومة عن الامتيازات الشخصية للجهة السيادية. ونتيجة لذلك، تنتقل عائدات النفط إلى الحكومات عن طريق النظام المصرفي الوطني وتنعكس بشكل دقيق في حسابات القطاع العام. ويمثل هذا نقطة اختلاف مهمة مع بعض دول النفط الغنية الأخرى في المنطقة التي لا تزال عائدات النفط بها تخضع بشكل رئيسي لسيطرة الجهة السيادية التي تخصص جزءاً لموازنة الحكومة.

هذا وأسهمت عملية بناء مؤسسات حكومية مركزية اعتماداً على عائدات النفط في هذه الفترة في تعزيز النزعات السلطوية للشاه رضا. وبالرغم من ذلك، ومع احتلال البلاد من قبل قوات الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية وسقوط الشاه رضا في عام ١٩٤١، بدأ عهد جديد من السياسات المفتوحة وتزايد النشاط البرلماني. وقد اتسمت تلك الفترة بمشاركة الجماعات والتوجهات السياسية المختلفة، وخاصة ظهور وتوحد حزب الوسط الليبرالي الديمقراطي: الجبهة الوطنية. وقد أسفر هذا الأمر عن تولي أول حكومة منتخبة زمام الأمور لأول مرة في إيران تحت قيادة رئيس الوزراء الدكتور محمد مصدق وما تلاه من تأميم شركة إيران للنفط.

وقد تم إجهاض هذه التجربة الديمقراطية من خلال الجمع بين فرض مقاطعة اقتصادية طويلة الأمد وقيام الولايات المتحدة في النهاية بانقلاب عسكري في عام ١٩٥٣. وقد شهدت فترة ما بعد خمسينيات القرن الماضي ارتفاعاً كبيراً في عائدات النفط الحكومية، وكانت بداية فترة من النمو المستدام لصادرات النفط حتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي. وكان نظام اقتصاد السوق المختلط هو النظام الاقتصادي المتبع خلال تلك الفترة في إطار خطط خمسية إنمائية. وقد شجعت خطط الحكومة أنشطة القطاع الخاص، وكان هذا الأمر مهماً لنمو قطاع خاص مزدهر، كما أنه بات عاملاً فاعلاً في خلق طبقة جديدة من رجال الصناعة المستقلين. وكان من بين التدابير المهمة الأخرى برنامج الإصلاح الزراعي في فترة الستينيات، إلى جانب برامج الإصلاح الأخرى التي شكلت ما أطلق عليه اسم «الثورة البيضاء». وقد تطلبت هذه الإصلاحات بصورة واضحة التوسع في الإجراءات البيروقراطية الحكومية كما زادت من ارتباط الشرائح الاجتماعية المختلفة بنظام الدولة والحكومة المركزية.

وكان ازدهار البترول في الفترة بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٤ مقاطعاً لتلك الفترة التي اتسمت بالتوازن النسبي في النمو أثناء الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، ذلك التوازن الذي أمكن تحقيقه عندما مُنحت العناصر التكنوقراطية داخل الدولة درجة

أكبر من الاستقلالية. وقد زاد ازدهار البترول مرة أخرى من الطبيعة الاستبدادية لحكم الشاه، الذي أسفرت تدخلاته المتزايدة عن اقتصاد تضخمي يتسم باستثمارات طموحة ومفرطة وتوسع بيروقراطي وإداري ونفقات باهظة على الأمن والدفاع.

و بحلول نهاية عهد ازدهار البترول من منتصف سبعينيات القرن العشرين، دخل الاقتصاد في مرحلة من الكساد مع فترات من عدم التوازن الاقتصادي المتزايد مما زاد من إثارة التوترات الاجتماعية. و لم تتحقق قدرة الشاه و النظام الاقتصادي والسياسي الاستبدادي على القيام بالإصلاحات اللازمة، كما تم على سبيل المثال في كوريا الجنوبية و تركيا في مرحلة مماثلة، حيث غيرت الانقلابات الثورية في عام ١٩٧٩ من مسار التاريخ و قدمت مرحلة جديدة من الريعية في إيران.

و لقد تسبب ظهور الجمهورية الإسلامية بعد ثورة ١٩٧٩ في حدوث تحول جذري في الاقتصاد السياسي للبترول وفي التطور داخل إيران. كما أرسى دستور الجمهورية الإسلامية الأساس لدولة مزدوجة يمكن بموجبه لهياكل الدولة الرسمية وتحديدا البرلمان المنتخب والسلطة التنفيذية أن يظلا جنباً إلى جنب في شبكة غير رسمية من المؤسسات التي يتحكم فيها رجال الدين ويرأسها المرشد الأعلى. وقد أشرنا إلى الأخير منهما على أنه «النظام الأساسي» غير الرسمي. ويتحكم النظام الأساسي في أجهزة الدولة المهمة مثل القضاء وقوات الأمن. إضافة إلى ذلك، يمكن لتلك الطبقة عن طريق مؤسسات كمجلس صيانة الدستور أن تحجب المرشحين من خوض الانتخابات البرلمانية والرئاسية، كما إنها تتمتع بحق النقض على التشريعات التي يقرها البرلمان وتؤثر بدرجة كبيرة على الشؤون اليومية للحكومة المنتخبةرسمياً.

و يتم تنظيم مؤسسات الدولة الرسمية للعمل في إطار من القواعد والقوانين الحكومية التي أقرها وأيدها النواب المنتخبين. ومن ناحية أخرى فإن النظام الأساسي غير المنتخب يعمل بصورة أساسية كشبكة من الأفراد والجماعات ذات المصلحة التي تتمتع بنفوذ عبر العلاقات غير الرسمية وفي بعض الأحيان عبر العلاقات الشخصية، ولا تخضع تصرفاتهم للقواعد واللوائح الشفافة والبيروقراطية. وقد لعبت الأحداث التي تلت الثورة بالإضافة إلى سنوات الحرب في ثمانينيات القرن العشرين دوراً مهماً في تشكيل تلك الدولة المزدوجة. وكان لهذا الازدواج انعكاسات هائلة، وتحديداً فيما يتعلق بالتفاعلات بين الاقتصاد والدولة، وبالدور الذي تلعبه مصادر النفط في الاقتصاد السياسي في إيران ما بعد الثورة. ويتعلق ذلك بطبيعة المؤسسات الاقتصادية الجديدة التي ظهرت في ظل الجمهورية الإسلامية مثل البنياد (المؤسسات)، إضافة إلى ديناميكيات التغيير الاقتصادي وتطور تلك المؤسسات. وعلى سبيل المثال، ووفقا لما تمت مناقشته، تأخذ مفاهيم مثل الخصخصة ومفهوم الامتياز الخاص/العام معانٍ مختلفة في ظل هذا التكوين لسلطة الدولة. وقد تم تحديد مصير محاولات الإصلاح الاقتصادي العديدة منذ تسعينيات القرن العشرين وتقويضها إلى حد كبير بفعل تداخل القوى في هذا التكوين المزدوج للدولة.

و لقد كان من بين مظاهر التغيير الاقتصادي المهمة منذ التسعينيات وجود تحول كبير في السلطة الاقتصادية من الحكومة المنتخبة رسمياً—الذراع «القانوني المنطقي» للدولة—إلى النظام الأساسي غير الرسمي الأقل شفافية والأكثر غموضا، لاسيما مع التهميش المتزايد للقطاع الخاص المستقل. ولا يقتصر توسع المكانة الاقتصادية للنظام الأساسي على تراكم الأصول داخل المؤسسات التي تخضع لسلطته المباشرة مثل البنياد والحرس الثوري. بل إنها تؤثر أيضاً عن طريق التدخلات غير المباشرة في أسواق الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة وتخصيص أرصدة البنوك ووضع اللوائح الحكومية المنظمة لذلك، إضافة إلى ترشيد قطاع كبير من أسواق المنتجات وفرض أدوات رقابية مباشرة على أسعار تلك الأسواق. وكما أوضحنا، فإن النتيجة كانت زيادة كبيرة في انعدام الكفاءات الإنتاجية والموزعة داخل النظام، وتزايد اعتماد الاقتصاد على إيرادات النفط.

و يبدو أن بعض التشوهات الصارخة في الأسعار والناتجة عن نظام تعدد سعر الصرف الذي ابتلي به الاقتصاد لفترات طويلة من عمر الجمهورية الإسلامية قد تم إصلاحها منذ توحيد سعر الصرف عام ٢٠٠٢. ومع ذلك، تظل تشوهات الأسعار عائقاً أساسياً أمام الكفاءات التخصيصية والإنتاجية الخاصة بالنظام، في ظل الدعم الحكومي الضخم للمنتجات الاستراتيجية كالطاقة والأغذية الأساسية. وقد أدى الدعم الهائل للطاقة، بصورة لم يكن منها بد، إلى استخدام التقنيات غير المناسبة ونتج عنه ظهور الربح في الأنشطة التي لا تزال غير تنافسية طبقاً للمعايير العالمية.

و لقد أثار العجز الفاضح في الكفاءات الإنتاجية في النظام الاقتصادي في ظل الجمهورية الإسلامية التساؤلات حول امتلاك النظام المرونة اللازمة لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة.

مسعود كارشيناس أستاذ علم الاقتصاد في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن. ومن بين أعماله التي تم نشرها السياسة الاجتماعية في الشرق الأوسط: السياسية الاقتصادية وديناميات الجنسين (٢٠٠٦)، والتصنيع والفائض الزراعي: دراسة مقارنة من التنمية الاقتصادية في آسيا (١٩٩٥)، والنفط والدولة والتصنيع في إيران (١٩٩٠).

زيبا موشافير متخصصة في العلاقات الدولية وسياسات الشرق الأوسط. ولها أعمال منشورة على نطاق واسع عن مظاهر السياسة في شبه القارة الهندية والشرق الأوسط. ومن بين أعمالها التي تم نشرها التغيير في الدولة والعالم: الاقتصاد السياسي للتحول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (٢٠٠١، تأليف مشترك مع إتش حكيميان)، وقد كتبت حول «الثورة والقيادة الدينية وسياسة إيران الخارجية» في تحليل سياسة الشرق الأوسط الخارجية (٢٠٠٥، تحرير غيرد نونيمان).

Massoud Karshenas is Professor of Economics at the School of Oriental and African Studies at the University of London. His publications include, *Social Policy in the Middle East: Economic*, *Political and Gender Dynamics* (2006); *Industrialization and Agricultural Surplus: A Comparative Study of Economic Development in Asia* (1995); and *Oil, State and Industrialization in Iran* (1990).

Ziba Moshaver specializes in international relations and Middle East politics. She has widely published on aspects of the politics of the Indian subcontinent and the Middle East. Her publications include, *The State and Global Change: The Political Economy of Transition in the Middle East & North Africa* (2001, co-edited with H. Hakimian), and "Revolution, Theocratic Leadership & Iran's Foreign Policy" in *Analyzing Middle East Foreign Policy*, (2005, edited by Gerd Nonneman).

CIRS

Center for International and Regional Studies

Georgetown University

School of Foreign Service in Qatar

جامعة جورجتاون
GEORGETOWN UNIVERSITY
كلية الشؤون الدولية في قطر
SCHOOL OF FOREIGN SERVICE IN QATAR

© 2012 مركز الدراسات الدولية والإقليمية
كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر
مؤسسة قطر

صندوق بريد 23689
الدوحة، دولة قطر

http://cirs.georgetown.edu
cirsresearch@georgetown.edu

هاتف 8400 4457 974+
فاكس 8401 4457 974+